





١٦٠

تهق

تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ، قسم
التصورات ، تأليف القطب التحتاني ، محمد (أو محمود)

ابن محمد الرازي - ٧٦٦ هـ . كتب سنة ٩٠١ هـ .

٦٨٦٣

٥٥ ق

١٣ س

١٢×١٧ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن ، طبع مرات أخرى

سنة ١٩٢٨ م .

١٣٨٨

١

الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ١٣٩ الكتب العربية

في مصر : ١٢

أ. المنطق أ. المؤلف ب. تاريخ النسخ

ج. تاريخ النشر د. الشمسية

اللهم اني اعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعاء لا يسمع
 الحمد لله على نعمته التي لا تحصى ومن جلتها اني سميتك وسميتني محمد صلى الله عليه وسلم
 ويا يوا نعمته العظيمة والبرية العليا قد ورد في الخبر عن سيد البشر انه قال يمشي
 الحاج الى النار ثم يقول الله تعالي ردوه الى الجنة فقد ظهرت له حسنة قالته للجنة
 يا رب واني قال يا رب سميتك جيب ولا يحل من كرمي ان احرق سميتك جيب النار

مكتبة دار قسم الظروفات

الرقم ٦٨٦٣
 العنوان تحرير الفتاوى المنطقية في شرح رسالة المشي
 المؤلف المصنف القماني محمد بن محمد الزين
 تاريخ التأليف ٩٠٤ هـ
 اسم الناشر
 عدد الاوراق ٥٥
 ملاحظات

تصوير

تفكر ساعة خير من عبادة سنة
 تفكر ساعة خير من عبادة سنة

نام



اعلم ان لفظ بل يكون للكبيرة
 نحو بل عندك خيم ويكون بمعنى ما
 نحو بل جزاء الايمان ويكون بمعنى
 قد هو بل انك اي قد انك
 ويكون بمعنى ان هو بل في ذلك
 قسم ان في ذلك ويكون معنى
 لا يكون بل ان لا اذكم ويكون
 معنى الامر بل انتم منتمون ان
 انتموا فان كانت تريف

اعلم ان م
 انصو الفقير يوسف بن عارف
 عفي عندي

كان قيل لم اجد من قبل اللطيف في شانه
 دون ان و...
 فانهم من و...
 اما قلت ان تصود قدود الحيات في لا يفسد

والله اعلم
 فان في خبره نفاذ الكبر

في ان اول
 في ان اول
 في ان اول
 في ان اول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان ابي در ششم بيان البيان و از هر زير نثر في اردان
الاذمان حمد مبدع انطق المودود ابايا وجوب وجوده
ونشكر شيع اغق المخلوق في بحار افضاله وجوده نداء الملاء
في ظلم الليل انوار حكمة الباهرة واستنار على صفات الانام
اذا رسلته القاهرة محمد على ما اولانا من الاء ازهر
ريافها ونشكر على ما اعطانا من نعمها اشر غفيا منها
وناله ان يفيض علينا من لال اياته ويوقنا للعدو
الى معارج عنايته وان يخص سوله محمد اشرف البريات
بافضل الصلوات والامتنين وصحة المستجيبين باكمل
التمجيد فذ طال الحاج المشغلين على المزددين الي

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

ان اشرح الرسالة التسمية وابتين فيه القواعد المنطقية
علماء منهم بانهم سألوا عينا ما بها واستطروا سجاياها ثم ازل
ادفع قوما منهم بعد قوم واستوف الامر من يوم الى يوم لا شغال
بال قد استولى على سلطانه واختلا حال قديتين لدى برهانه
اللا انهم كلما زد دت مطالوا وشروفا زدادوا واحتاد شروفا
فلم اجد بدا من سعا فتم با اقر حوا وايسالهم الى غاية ما التمسوا
فوجبت كاب النظر الى مقاصد مسائدها وسجبت مطارف البيان
في مسالك لا يلها ونثر حمتا نثر كاشف الضداف عن دجوه فريد
نوايد حنا وناط اللاء الى على قواعدها وضمت اليها من الائجاث
الشرفه والكتبت اللطيفة ما خلعت عنه ولا بد منه بعبارة ايقية
تسابق معانيها الاذهان وتقدر اشيايقه بغير استلها الاذان
وسميت تجر القواعد المنطقية في شرح الرسالة التسمية وخدمت
على حمت من خصة الله تعالى بانفسه وازريه التسمية

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

هذا هو المتن الذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف
والذي هو في هذا الكتاب من كتابه الشريف

سقطت عاقلة ففقدت عقلها
فقدت رايها الى الله طوعا
وقهر المنكرات الى الله

وجعله بحيث يتصاعد بتصله رتبة مراتب الدنيا والدين
ويتطاطأ دونهم اذ قد دولته رقاب الملوك والسلاطين
وموالمخدوم الاعظم دستور عظم الوزراء المؤتمن في العالم
صاحب السيف والقلم سباق الغيا في نصيب السعادات الباق
في اشاعة العدل اقمى النبايا ناطقة ديوان الوزارة عمن اعيان
الامانة اللامع عن غيرة الغراء لروح السعادة الالهية الفايح
من مته العليار واج العباية السمرية محمد قوا عبد الله الزانية
شس مهابي الدولة السلطانية العالي اغبان الجلال ايا اقباله
النالي لسان الاقبال ايا جلالة فضل الله على العالمين لجا افاضل
والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد السلام ومرشد
المسلمين امر احمد الله لقبه من عهده ترفا لانه شرف دين الهدى
ان الامانة بانته وبه نسبت واحمد خدما اشق سيم لازل
اعلام العدل في ايام دولته عالية وقية العلم من تار رتبة عالية

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

اياه الى اهل الحق فايفضه واعاده بين اهل عايفضه فهو الذي
عم اهل الزمان بافاضه العدل والاحسان وخص اهل العلم منهم
بقواضل متواليه وقضايل غير متناهيه ورفع لاهل العلم مراتب
الكمال ونصب لاهل الدين مناصب الاجال وخص لاهل الفاضل
جناح الافضل حتى جاب الى جناب ففته بضايح العلوم من كل رمي
سحيق ووجه تلقاء يدين دولته مطايا الامال من كل فج عيق القصة
كأية تة لا علا وكلت فائدة وكما نورت خلد نظم مصراع
خلقك فخلد من قال آمين ابقي الله منجية فان هذا جاء الى يوم
الدين يشمل البشر فان وقع في خير القبول فتوعاة المقصود ونباية
الموئول والله اسأل ان يوفقي للصدق والصواب
ويجني عن الخصل والاضطراب انه ولي التوفيق وسير ارفة
التحقيق الله اعلم بالصواب قال وربته على مقدمة
ونذرها وخامه **اقول** الرب له مرتبة على مقدمه والملك
وخامه

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

الحمد لله الذي جعل
الدين دينا والدار دار
الآخرة دار قرار
والدار الآخرة دار
القيامة

هذا هو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة

اما المقدمة ففيها هاهنا المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه
واما المقالات فاولها في المفرد والثانية في القضايا وحكامها
والثالثة في القياس اما الخاتمة ففي مواد الاقضية واجراء
العلوم واما رتبها عليها لان يجب ان يعلم في المنطق اما
ان يتوقف الشروع فيه عليه او لا فان كان الاول فهو للمقدمة
وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفرد او مطلقا
الاولى او عن المركبات ولا يخفى اما ان يكون البحث عن المركبات
التي هي المقصودة بالادلة او مطلقا الثانية او عن المركبات التي
هي المقصودة بالادلة فالاخ اما ان يكون البحث فيها عن حيث التصور
وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة وهو الحاشية والاولى
بالمقدمة سمحنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه توقف
الشروع اما على تصور العلم فلان الشروع في العلم لو لم يتصور ولا
ذلك العلم لكان طالبا للمجمول مطلقا وسواء لا يتبع توحه النفس

هذا هو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة

هذا هو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة

كوالجمل المطلق وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم
يتوقف على تصور ان اراد به التصور بوجه ما فاسم لكن لا يلزم
منه ان لا بد من تصور برسمه فلا يتم التقريب المقصود بيان
ايراد رسم العلم في مفتح الكلام وان اراد به التصور برسمه
فلا يلزم انه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم طلب المجمول مطلقا
ولما يلزم ذلك لو لم يكن متصورا بوجه ما وهو محتمل فلا بد ان
لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشروع فيه على بصيرة في طلبه
فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجابا لا خفي
ان كل سئلة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك
طريق لم يتناهد لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في سلوكه واما
على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه
لكان طلبه عبثا واما على موضوعه فلان كمال العلوم
فانما الموضوع فان علم الفقه مثلا اما فيما زعم علم اصول الفقه

هذا هو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة

هذا هو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة
وهو الذي لا يمكن الشروع بدون هو العلم بالمقدمة

عن سوال مقدس زبدة القيد
مردود لما مضى
القصيدة ما أتت
أما القيد ما أتت
القصيدة ما أتت
أولى قصيدة ما أتت

يطلق على ما يرادف العلم ويتم التصديق وهو مطلق التصور
 وأما الحكم وهو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب
 يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان
 كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا
 نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو الالحاق او رفعنا نسبة ثبوت
 الكتابة عنه وهو السلب فلا بد هنا ان يذكر الانسان
 ثم معنوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع
 تلك النسبة او لا وقوعها فاذا كان الانسان متصورا محكوم عليه
 فلا انسان متصور محكوم عليه وادراك الكاتب متصور المحكوم
 والكاتب متصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة متصور
 النسبة الحكيمة وادراك وقوع النسبة او لا وقوعها يعني اذ كان النسبة
 واقعة او ليست برأفة هو الحكم وربما يحصل الادراك الحكيمة بدون
 الحكم كمن شكك في النسبة او توهمها فان اشكته النسبة وتوهمها

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

بدون تصورها محال لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم وعند
 في المنطقيين ان الحكم اي يقع النسبة وانتم اعلموا فعل
 من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك انفعال والفعل
 انفعال لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع
 الاربع تصور محكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة والتصور
 الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادر اك يكون التصديق مجموع التصورات
 الثلاث والحكم هذا على رأي الامام واما على رأي الحكماء
 والتصديق هو الحكم فقط والفرق بينهما من جهة احداهما ان التصديق
 بسيط على مرتب الحكماء مركب على رأي الامام وثانيهما ان تصور
 الطرفين شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشطره الداخل
 فيه على قوله وثالثهما ان الحكم نفس التصديق على زعمهم وجوه الدار
 على زعمه واعلم ان المشهور فيما يليق ان العلم اما تصور او تصديق
 والمحصل عنه الى التصور السارد والتصديق وسبب العدول

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

الحكم هو استناد امر الى افراجا با او سلبا والواجب يقع النسبة والسلب شرع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد استندنا الكاتب الى الانسان واقفعا

التصديق
في
الشيء
الذي
هو
موضوع
التصديق
فإن
التصديق
هو
الاعتقاد
بأن
الشيء
الذي
هو
موضوع
التصديق
هو
كذلك
في
الواقع

عنه ورود الاغراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول
ان التقسيم فاسد لان احد الاعم من لازم اما ان يكون قسم الشيء قسما
او يكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان التصديق اذا كان عبارة
عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من المقصور وقد حصل
في التقسيم المشهور قسما له فيكون قسم الشيء قسما له وهو الاعم الاول
وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسما من العلم الذي هو نفس التصور
فكون قسم الشيء قسما منه وهو الاعم الثاني وهذا الاغراض انما يرد لكون
العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور واما ان قسم العلم
الى تصور ساخر والى التصديق كما فعله المصنف فلان ورود له لا يفتقر
ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم قوله التصور مع الحكم قسم من المقصور
قلنا ان اردتم ان قسم المقصور الساخر المقابل للتصديق فظاهر
انه ليس كذلك وان اردتم ان قسم من مطلق المقصور فليس قسم التصديق
ليس مطلق التصور بل المقصور الساخر فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له

ولكم قسم للتصور

فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين

فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين

الثاني ان اعم ما المقصور اما المقصور الذهني مطلقا او المقيد
الحكم فان عني به المقصور الذهني مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه و
الى غيره لان المقصور الذهني نفس العلم فان عني به المقيد بعدم الحكم
اشنع اعتبار المقصور التصديق لان عدم الحكم لا يكون معتبرا
في المقصور بل كان المقصور معتبرا في التصديق كان عدم الحكم
معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
وانه محال وجوابه ان المقصور يطلق بالاشارة على ما اعتبر فيه
عدم الحكم وهو المقصور الساخر وعلى المقصور الذهني مطلقا كما
وقع الثبوت عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني
والاصل ان المقصور الذهني هو العلم والمقصور بما ان يعتبر بشرط شيء
اي الحكم يقال له التصديق او بشرط لا شيء اي عدم الحكم ويقال له
المقصور الساخر او لا بشرط شيء وهو مطلق المقصور والمقابل للتصديق
المقصور الساخر او لا بشرط شيء وهو مطلق المقصور والمقابل للتصديق

فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين

فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين

فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين
فان
قسم
التصور
الى
قسمين

هو التصور بشرط لا شيء والمقتضى في التصديق شرط او غيره هو التصو
 لا بشرط شيء فلا اشكال **قار** وليس لكل من كل منهما بدنيا **اقول**
 العلم بالبدني وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب التصور
 انوارته والرودة وكما للتصديق بان الشيء والابتن بالاجتماع
 ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر كقصور
 العقل والنفس كما للتصديق بان العالم حادث واذا عرفت
 هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق بدنيا
 فانه لو كان جميع التصور والتصديق بدنيا لما كان شيء من استثناء
 مجعولا لنا وهذا باطل وفيه نظر كذا ان يكون الشيء بدنيا ومحمولا
 فان البدني وان لم يتوقف حصوله على فكر لكن يمكن ان يتوقف حصوله
 على شيء اخر من توجه العقل اليه او الاحساس به او الحس او غيره
 فلم يحصل ذلك الشيء الوقوف عليه لم يحصل البدني بالبدني يستلزم

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

الحصول فالصواب ان يقال لو كان كل التصور والتصديق بدنيا
 لما احتاج في كسب شيء من الاشياء الى كسب نظري وهو سد فزون
 احتياجا جاني بعض التصور والتصديق الى الفكر والنظر لا نظريا
 اي ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق نظريا فانه
 لو كان جميع التصور والتصديق نظريا يلزم الدور والتس
 والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما عبرته كما يتوقف
 على وبالعكس او براتب كما يتوقف على **وب** **عني** **وج** **على**
 والسلسل هو ترتيب امور غير متناهية في اللازم بط فالمراد
 مثله اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا حاولنا كسب شيء
 فلا بد ان يكون تعلم اقروية **واقاما** ان يربط بطر سلسلة
 الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل او يعود فيلزم الدور واما
 سلطان اللازم فلان كسب التصور والتصديق لو كان بطر للدور او
 لا متع التحصيل والاكتساب اما بطر في الدور فلا يفي الى ان يكون شيء

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

لا بد من تصور الشيء في العقل
 لا بد من تصور الشيء في النفس
 لا بد من تصور الشيء في الحواس
 لا بد من تصور الشيء في الوجود

حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول على حصول وهو
 على حصول اما برتبة او براتب كان حصول سابقا على حصول
 وحصول سابقا على حصول والسابق على السابق على الشيء
 سابق على ذلك الشيء فيكون حاصل قبل حصوله وانه محال
 واما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف على
 استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له مع والموقوف على محال
 محال فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف
 على ذلك التقدّر على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة
 فلا نسلم انه لو كان الاكساب بطريق التسلسل لزم توقف
 المطلوب على حصول سور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور
 الغير المتناهية معدّات لحصول المطر والمعدّات ليس من لوازمها
 ان تجتمع في الوجود وان عنيتم به ان يتوقف على استحضار الامور
 الغير المتناهية في ازمته غير متناهية فسلم ولكن لا نعلم ان استحضار الامور

على استحضار ما لا نهاية له
 انه يتوقف

لا يجب لزوم اجتماع امور غير متناهية دفعة واحدة
 كغير علم نظري واحد لكن فيه مناقشة اولاً لا يمكن
 العلوم المرتبة بعد الامور المتناهية بل لا يمكن
 العلم بالمرتبة ان العلوم المرتبة كجميع المطر
 لا يمكن ان يكون العلم المرتبة بعد
 كما قاله في كتابه في استحضار ما لا نهاية له

لا يمكن ان يكون العلم المرتبة بعد الامور المتناهية بل لا يمكن
 العلم بالمرتبة ان العلوم المرتبة كجميع المطر
 لا يمكن ان يكون العلم المرتبة بعد
 كما قاله في كتابه في استحضار ما لا نهاية له

الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال والاشكال ذلك ان
 لو كانت النفس حادثة فانها اذا كانت قديمة يكون موجوداً
 في ازمته غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية في الازمنة
 الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مني على حدوث النفس فيستغنى عن ايراد ما
 وقد برهن عليه في فن الحكمة **قال** بل البعض من كل منها بدیهي
 والبعض نظري **اول** اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات
 بدیهيا او يكون جميع التصورات والتصديقات نظرياً او يكون بعض
 التصورات والتصديقات بدیهيا والبعض الآخر منها نظرياً قالوا
 متخمة فيها ولما بطل القسم الاول بقين الثالث وسوان يكون
 البعض من كل منها بدیهيا والبعض الآخر نظرياً والمطري كقوله
 بطريق الفكر لان من علم لزوم ام لا فثم علم وجوده والمعلوم حصل له
 من العلمين وما العلم بالملزمة والعلم بوجوده والمعلوم لوجوده
 الملازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظر بطريق الفكر لم يحصل العلم

يستغنى عن ايراد ما

لا يمكن ان يكون العلم المرتبة بعد الامور المتناهية بل لا يمكن
 العلم بالمرتبة ان العلوم المرتبة كجميع المطر
 لا يمكن ان يكون العلم المرتبة بعد
 كما قاله في كتابه في استحضار ما لا نهاية له

اعلم ان الفكر بطريقه عامه على حركه النفس والقوة المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
يعني من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
ان الفكر لا ينفك عن القوة المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
منه بعد ذلك عند ان سطر فكره بين الفكر وقد يطلق الفكر على ما هو عليه من حركه النفس المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول
منه بعد ذلك عند ان سطر فكره بين الفكر وقد يطلق الفكر على ما هو عليه من حركه النفس المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول

الثالث من العلمين السابقين لانه حصول بطريق الفكر والفكر
مؤثر ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول كما لو احدثت
تخصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق رتبنا بها
بان قدمنا الحيوان واخرنا الناطق حتى ياتي الى الذهن منه الى الصور
الانسان وكذا اذا اردنا التصديق بان العالم محدث وسقطنا المتغير
بين طرفي المطر وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير حادث فيحصل
التصديق كحدوث العالم فالترتيب في اللغة جعل كل شئ في ترتيب
وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتقدمة بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون بعضها نسبتا الى بعض بالتقدم والبناء خسر
والمراد بالامور بعضها ما فوق العالم الواحد وكذلك كل شئ يستعمل
في الترتيب في هذا الفن والماعتات الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين
الشئين نصا عند او بالعلوية اي اصل صورة ما عند العقل ومي
تفانول التصور او التصديق اليقيني والظني والاحتمالي

فان الفكر كما يجري في الصور التي ايضا في التصديق كما
يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون والاحتمالات اما الفكر
في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظن فكلنا
منها احاطت ينشر منه التراب وكل احاطت ينشر منه التراب
فمنه قدم هذا احاطت ينشر منه التراب واما في الجدل فكما قيل الف لم
مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فقدم فالعلم لم
قديم لا يقبل العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق
على اصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد المجازم المطابق
للواقع وهو اخص من الادل ومن شرائط الترتيب التحرر عن استعمال
الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في الترتيب
الا اذا قام ترتيبه على تعيين المراد من معانيها ومفاهيمها
داله على ان المراد بالعلم المذكور في الترتيب حصول العقلي فانه
لم يفسره في هذا الكتاب الا به واما اعتراف الجدل في المطلوب حيث

اعلم ان الفكر بطريقه عامه على حركه النفس والقوة المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
يعني من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
ان الفكر لا ينفك عن القوة المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
منه بعد ذلك عند ان سطر فكره بين الفكر وقد يطلق الفكر على ما هو عليه من حركه النفس المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول

فان الفكر كما يجري في الصور التي ايضا في التصديق كما
يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون والاحتمالات اما الفكر
في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظن فكلنا
منها احاطت ينشر منه التراب وكل احاطت ينشر منه التراب
فمنه قدم هذا احاطت ينشر منه التراب واما في الجدل فكما قيل الف لم
مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فقدم فالعلم لم
قديم لا يقبل العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق
على اصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد المجازم المطابق
للواقع وهو اخص من الادل ومن شرائط الترتيب التحرر عن استعمال
الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في الترتيب
الا اذا قام ترتيبه على تعيين المراد من معانيها ومفاهيمها
داله على ان المراد بالعلم المذكور في الترتيب حصول العقلي فانه
لم يفسره في هذا الكتاب الا به واما اعتراف الجدل في المطلوب حيث

فان الفكر كما يجري في الصور التي ايضا في التصديق كما
يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون والاحتمالات اما الفكر
في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظن فكلنا
منها احاطت ينشر منه التراب وكل احاطت ينشر منه التراب
فمنه قدم هذا احاطت ينشر منه التراب واما في الجدل فكما قيل الف لم
مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فقدم فالعلم لم
قديم لا يقبل العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق
على اصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد المجازم المطابق
للواقع وهو اخص من الادل ومن شرائط الترتيب التحرر عن استعمال
الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في الترتيب
الا اذا قام ترتيبه على تعيين المراد من معانيها ومفاهيمها
داله على ان المراد بالعلم المذكور في الترتيب حصول العقلي فانه
لم يفسره في هذا الكتاب الا به واما اعتراف الجدل في المطلوب حيث

اعلم ان الفكر بطريقه عامه على حركه النفس والقوة المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
يعني من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
ان الفكر لا ينفك عن القوة المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول من العلم الاول
منه بعد ذلك عند ان سطر فكره بين الفكر وقد يطلق الفكر على ما هو عليه من حركه النفس المعنوية التي اقترن بها مقدم الدورة التي لا بد من العلم الاول من العلم الاول

فان الفكر كما يجري في الصور التي ايضا في التصديق كما
يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون والاحتمالات اما الفكر
في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظن فكلنا
منها احاطت ينشر منه التراب وكل احاطت ينشر منه التراب
فمنه قدم هذا احاطت ينشر منه التراب واما في الجدل فكما قيل الف لم
مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فقدم فالعلم لم
قديم لا يقبل العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق
على اصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد المجازم المطابق
للواقع وهو اخص من الادل ومن شرائط الترتيب التحرر عن استعمال
الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في الترتيب
الا اذا قام ترتيبه على تعيين المراد من معانيها ومفاهيمها
داله على ان المراد بالعلم المذكور في الترتيب حصول العقلي فانه
لم يفسره في هذا الكتاب الا به واما اعتراف الجدل في المطلوب حيث

من غير العلم والارتقاء
الذي يقع عليه

العلماء الموحدين جميعاً وأئمة قضاة
شريعة الله وبقائه العلم السامع

الحاصل وموافق من ان يكون التصور بالاعتقاد والتقدير اما المحمول
التصورى فالتسمية من الامور المتصورة واما المحمول التقديرى

فمن الامور الصديقيه ومن لطايف هذا التوفيق انه مشتمل على

الفكر في الهيئة الاجتماعية كما يصلح للصورة والتقدير
كما هو شأنه في الفكر فالأصل في الهيئة الاجتماعية هو العمل
كالهيئة كما يصلح للآخر أو السر في اجتماعها وترتيبها والى

النا عليه باللائمة اذ لابد لكل ترتيب من ترتيب ومي محضاً

كقطع الخشب للتمهيد ولتأدي الى مجهول اشارة الى العلة
فان الغرض من كل الترتيب ليس الا ان يتأدي الذهن الى المعلوم

المجمل كجوس السلطان متدا على البتر فاؤد ال الرتيب الى القا
ليس بنواب ايا لان بعض العقلاء ينقض بعضها في مقتضى

الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب وقتين
فقد يفكر ويؤدى فكره الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر ويبساق الفكر

الى التفتيش في كل دولة فالفكر ان ليسا بصوابين في الالزام اجتماع التفتيشين
فلا يكون كل فكر صوابا فستحتاج الى قانون يفيد معرفة طرق اكتشاف

السطر بالقوة والتقدير من ضرورياتها والاحاطة بالافكار
الصحيحة والفاستق الواقف فيها الى تلك الطرق حتى يعرف منه الكل

نظری بای طریق کیتب و ای فکر صحیح و ای فکر فاسد و ذلک القانون
هو المنطق و اما سنی به لان ظهور الحق النطقه اما يحصل سببه و رسمه

بأنه قانونية تقصم أعايتها الذهن عن كخطا في الفكر قالالة ربي
الواسط بين الفاعل ومنفعله في وجود الازنه اليه كالمنشأ

الناحية الواقعة واسطة بينه وبين الحبشة وصول شره اليه والبقيد
الآخر لاجل العلة المتوسطة فانها واسطة بينها واسطة تيرها عليها ومنفعة لها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

من علم
العلم
العلم

A close-up photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript. The page is heavily stained and discolored, with a large, dark, irregular stain in the center. The text is written in a dense, cursive script, likely Voynich, and is arranged in several columns. The ink is dark, and the parchment is aged and yellowed.

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged parchment.

مجلس
مجلس
مجلس

في هذا الكتاب من العلوم ما لا يحصى من العلوم في كل علم ربه

والى غير ذلك من العبادات ينبغي ان مقدمه الشروع في كل علم ربه
لاحقة فان قلت العلم بالمسائل التصديقي بها وموقف العلم بحكم
تصوره وانقول لا يستفاد من التصديق فنقول العلم هو التصديقات
بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم لكن يقول
العلم يتوقف على تصور تلك التصديقات فالمتصور غير مستفاد الا من
قال وليس كل ذي بديهة **اقول** هذا اشارة الى ان
معارضة توردها وتوحيدها ان العلم ان المنطق بديهي فلا حاجة
الى تعلمه بيان الاول انه لم يكن المنطق بديهيًا كان سببًا فاحتج في
تخصيله الى قانون او ذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر
فاما ان يدور الكتاب او ليس وما كان لا يقتضي لانهم لزوم
او التسل وانما يلزم ذلك لو لم ينته الكتاب الى قانون بديهي
وسوم لاننا نقول المنطق مجموع قوانين الاكتشافاته اذا فرضنا انه
كسبي وحاولنا كتاب قانون منها والتقدير ان الكتاب لا يتم بالمنطق



العلم هو التصديقات
بالمسائل حتى اذا حصل
التصديق بجميع المسائل
حصل العلم لكن يقول
العلم يتوقف على تصور
تلك التصديقات فالمتصور
غير مستفاد الا من

فيستوقف الكتاب لك القانون على قانون او فوايضاً كسبي

على ذلك التقدير فالدور والتسل لازم وتقرير جواب ان المنطق
ليس بجميع افراد بديهيًا والاكتفينا عن تعلمه ولا بجميع افراد كسبيًا
والا لزم الدور والتسل والتسل كما ذكره المعترض بل بعض افراد بديهي
كاشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي الاشكال والبعض كسبي يستفاد
من بعض البديهي فلا يلزم الدور والتسل وانما يقتضي الاول الايضاح في
والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحكام
اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا انها مما لا تدل
الا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهذا لا ينافي قض الاحتياج اليه
فلا يبعد الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريًا لجميع افراد وكونه
معلومًا ويكون الحاجة ما سته اليه نفسه في تفصيل العلوم النظرية فالمذكور
في موضع المعارضة لا يوجب للمعارضة لانها المقابلة على سبيل الممانعة **قال**
البحث الثاني في موضوع المنطق **اقول** قد سمعت ان العلم لا يتم غنجد

فيستوقف الكتاب لك القانون على قانون او فوايضاً كسبي
على ذلك التقدير فالدور والتسل لازم وتقرير جواب ان المنطق
ليس بجميع افراد بديهيًا والاكتفينا عن تعلمه ولا بجميع افراد كسبيًا
والا لزم الدور والتسل والتسل كما ذكره المعترض بل بعض افراد بديهي
كاشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي الاشكال والبعض كسبي يستفاد
من بعض البديهي فلا يلزم الدور والتسل وانما يقتضي الاول الايضاح في
والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحكام
اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا انها مما لا تدل
الا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهذا لا ينافي قض الاحتياج اليه
فلا يبعد الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريًا لجميع افراد وكونه
معلومًا ويكون الحاجة ما سته اليه نفسه في تفصيل العلوم النظرية فالمذكور
في موضع المعارضة لا يوجب للمعارضة لانها المقابلة على سبيل الممانعة **قال**
البحث الثاني في موضوع المنطق **اقول** قد سمعت ان العلم لا يتم غنجد

فيستوقف الكتاب لك القانون على قانون او فوايضاً كسبي
على ذلك التقدير فالدور والتسل لازم وتقرير جواب ان المنطق
ليس بجميع افراد بديهيًا والاكتفينا عن تعلمه ولا بجميع افراد كسبيًا
والا لزم الدور والتسل والتسل كما ذكره المعترض بل بعض افراد بديهي
كاشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي الاشكال والبعض كسبي يستفاد
من بعض البديهي فلا يلزم الدور والتسل وانما يقتضي الاول الايضاح في
والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحكام
اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا انها مما لا تدل
الا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهذا لا ينافي قض الاحتياج اليه
فلا يبعد الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريًا لجميع افراد وكونه
معلومًا ويكون الحاجة ما سته اليه نفسه في تفصيل العلوم النظرية فالمذكور
في موضع المعارضة لا يوجب للمعارضة لانها المقابلة على سبيل الممانعة **قال**
البحث الثاني في موضوع المنطق **اقول** قد سمعت ان العلم لا يتم غنجد

فيستوقف الكتاب لك القانون على قانون او فوايضاً كسبي
على ذلك التقدير فالدور والتسل لازم وتقرير جواب ان المنطق
ليس بجميع افراد بديهيًا والاكتفينا عن تعلمه ولا بجميع افراد كسبيًا
والا لزم الدور والتسل والتسل كما ذكره المعترض بل بعض افراد بديهي
كاشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي الاشكال والبعض كسبي يستفاد
من بعض البديهي فلا يلزم الدور والتسل وانما يقتضي الاول الايضاح في
والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحكام
اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا انها مما لا تدل
الا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهذا لا ينافي قض الاحتياج اليه
فلا يبعد الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريًا لجميع افراد وكونه
معلومًا ويكون الحاجة ما سته اليه نفسه في تفصيل العلوم النظرية فالمذكور
في موضع المعارضة لا يوجب للمعارضة لانها المقابلة على سبيل الممانعة **قال**
البحث الثاني في موضوع المنطق **اقول** قد سمعت ان العلم لا يتم غنجد

الموضوع في الموضوع
الموضوع في الموضوع
الموضوع في الموضوع
الموضوع في الموضوع
الموضوع في الموضوع

على النواحي المرافقة لقول اللفظ أما في فروع العلم
ومنه قوله الأبرار في مقلي راد

الاعراض التي هي مطلقا عن الاعراض المطلقه

والمعنى ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من النفاق والفساد فانه قد علم انهم قد كفروا به وانه قد علم انهم قد كفروا به وانه قد علم انهم قد كفروا به

المعلوم من المنطق ان جميع العلوم من المنطق ان جميع العلوم من المنطق

الحمد لله الذي جعل العلم منارة للناس وهدى لهم
الطريق إلى الحق والنجاة من الضلال

فان قلت العار من اني ما يكون له محمول على وجهه

من المعلوم ان المولى المذكور قد استغفر الله وطلب
العتق لنفسه وطلب العتق لغيره

والتاريخ سنة ١٢٠٠ هـ

...

...

...
...
...
...
...

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, located at the top of the page.

معناه ان شيرها على الذوات باستعدادها في الذوات بحصولها على تلك الاثر من قوتها في الذوات مستقلة
 في حصولها في استعدادها من غير احتياجها لكونها من اجزاءها يكون في العارضة لها بسبب هذا الاستعداد في حصولها من اجزاءها
 في شيرها في اجزاءها ولا يمكن ان يكون في اجزاءها لاجل كونها مستقلة في حصولها من اجزاءها كانت من اجزاءها
 في شيرها في اجزاءها ولا يمكن ان يكون في اجزاءها لاجل كونها مستقلة في حصولها من اجزاءها كانت من اجزاءها
 في شيرها في اجزاءها ولا يمكن ان يكون في اجزاءها لاجل كونها مستقلة في حصولها من اجزاءها كانت من اجزاءها
 في شيرها في اجزاءها ولا يمكن ان يكون في اجزاءها لاجل كونها مستقلة في حصولها من اجزاءها كانت من اجزاءها

لغات المفوض والعارض كونه والعارض للمساوي لسمي اعراضا

لا تستنادهما الى ات المتوفى اما العارض للذات قطاه اما العارض

بجز فلان بجز داخل في الذات والمستند اليها في الذات مستند اليها

في الجمل واما العارض للمساوي فلان المساوي يكون مستندا الى امر

المعروض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند

الى ذلك الشيء فيكون عارض ايضا مستند الى الله والسلامة الازلية

ومى العارض لا يخرج اعم من الموضع كما ذكره اللاحقه للابيض بواحدة

انه جسم وسواهم من الابيض وغيره والعارض الخارج الاقصر كالضحك

العارض للبحر ان بواسطه انه انسان وموافق من الجوان والعارض

السبب المبين كالحرق العارضه الماء بواسطة النار وبنى بيانها الماء

يسمى اعراضا غريبة لما فيها من انوار بالقياس الى المألوف والعلوم

فانما يجنب في الآتي الاعراض الدائمة لموضوعاتها فهذا قال بن عوارضة

التي تحق بها موآه اشارة الى الاوضاع الدانية واقامة المائدة

وہاں لکھا ہے کہ

بسم الله الرحمن الرحيم

1871

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
بما لا يخفى على العقول السليمة
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه

الحكم من جهة معنى او اتقاء النسبة فيما فيلزم استدعاء
التصديق بتصور الاتقاء وهو باطل لانا اذا ادركنا ان النسبة
واقعة اوليت بواقع حصول التصديق ولا توقف له على تصور
ذلك الادراك فان قلت هذا اتمنا ثم اذا كان الحكم ادراكا
اما اذا كان فعلا فان التصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال
الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد
تصورها بها والقصد الى اصدارها فحصول الحكم موقوف على
تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق
موقوف على تصور الحكم على ان المصداق شره للمخصص مخرج به وجعله
شرها حتى لا يزيد افرأه التصديق على اربعة فقول قوله لا ذلك تصدق
لا بد فيه من تصور الحكم بل على تصور الحكم من افرأه التصديق فلو
كان المراد اتقاء النسبة لكان افرأه التصديق على اربعة وهو
مخرج بخلافه قال الامام في المخصص كل تصديق لا بد فيه من ثلث

والمراد ان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
بما لا يخفى على العقول السليمة
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه

تصور الحكم عليه وبه والحكم قبل فرق ما بين قوله وقول المص
ثمتا لان الحكم فيما قاله الامام تصور للحالة بخلاف ما قال المص
بحوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور الحكم عليه كانه قال
ولا بد فيه من الحكم وهو غير لازم منه ان يكون تصور او ان يكون معطوفا
على الحكم عليه في يكون تصور وفيه نظر لان قوله والحكم
لو كان معطوفا على تصور الحكم عليه ولا يكون الحكم تصورا لوقت
ان يقول الاستثناء الحكم من جهة حصول احد من الطرفين ولو صح حمل
قوله احد من الامور على هذا نظر الفساد من وجه افرأه
اللازم من ذلك استدعاء التصديق بتصور الحكم عليه وبه والمدعى
استدعاء التصديق والحكم فلا يكون الدليل واردا على الدعوى
وايضا ذكر الحكم في يكون مستند كما اذا المطلوب بيان تقدم
على التصديق طبعا والحكم ان لم يكن بصورة لم يكن له مدخل في ذلك
واما المقالات فثلث المقالة الاولى في المقدار وفيها اربعة

قال

الحكم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
بما لا يخفى على العقول السليمة
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه

الحكم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
فان العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه
هو العلم على السبيل الذي لا يمتنع عليه

١٧
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

مصول الفصل الاول في الالفاظ **اقول** لا يشغل المنطق من حيث هو
 منطقي بالالفاظ فانه بحث عن القول التشرى والحي وكيفية ترتيبها
 ومبناه يتوقف على الالفاظ فان ما يصل الى التصور ليس لفظ
 الجنس والفصل بل معناه وكذلك ما يصل الى التصديق مفهوما
 القضاء بالالفاظها ولكن ما توقف افادة المعاني واستفادتها
 على الالفاظ صار اللفظ فيها مقصودا بآثاره بالصدق الثاني ولما كان
 النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قد علم الكلام في الدلالة
 وهي كون الشيء حاله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والشئ الاول
 هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
 لفظية والافق لفظية كدلالة الخط والعصا والدلالة اللفظية
 اما بحسب جعلها على وهي الوضعية كدلالة الانسان على كيان
 الساطق والوضع جعل للفظ بآراء المعاني ولا يلزم ان يكون
 بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على اوجع فان
 طبع

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق
 في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

في الكلام على ما ذكره في الفصل الاول من المنطق

واما الاستقاض بدلالة الالزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس
وعني به الحزم كان دلالة عليه مطابقة وعلى الضوء التي اما مع انه
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلو لم يقيد حد دلالة
المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه ولما قيد به خرجت عنه لان
تلك الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها
ليست بواسطة اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا انه ليس
بموضوع للضوء كان دلالته عليه بتلك الدلالة بسبب وضع
اللفظ للحزم الملزوم له ولو لم يقيد حد دلالة النقصين بذلك القيد
لا تنقضي بدلالة المطابقة فاذا اطلق الاسكان وأريد به
العام كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ
على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الاسكان العام دخل في الاسكان
الخاص في معنى وضع اللفظ بازائه ايضا فاذا قيدنا الحد
بتوسط الوضع خرجت عنه لانا ليست بواسطة ان اللفظ

له دلالة على
الاسكان

موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة
الالزام لانقضاء دلالة المطابقة فاذا اطلق لفظ الشمس
وعني به الضوء كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها
دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فلو لم يقيد في حد
دلالة الالزام لولا التقييد بتوسط الوضع واذا قيد به خرجت
عنه لانا ليست ثم بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك
المعنى عنه **قول** ويشترط في الدلالة الالزامية **اقول**
لما كان الدلالة الالزامية دلالة اللفظ على الخارج عن المعنى
الموضوع له ولا يخفى في اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه
فلابد لدلالة على الخارج من شرط وهو الملزوم الذهني اي كون
الام الخارج لازما لمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصور
فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لا يمنع فتم الام الخارج عن اللفظ
دلالة عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بسبب الوضع

الاسكان
العام
الخاص
اللفظ
الموضوع
المعنى
الخارج
الشرط
الذهني
الكون

الاسكان
العام
الخاص

لا أحد الأمرين إنما لا جملته موضوع بآرائه أولا جل أنه يلزم من فهم
المعنى الموضوع له فنه واللفظ ليس موضوع للام الخارج في علوم
كيفية يلزم تصور من تصور المسمى لم يكن الأمر الثاني أيضا متحققا فلم يكن
اللفظ الأعلى ولا يشتمل فيها للفظ الخارج في موضوع الأمر
الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه في الخارج
كما أن اللزوم الذهني كون الأمر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى
في الذهن كقصة في الذهن لأنه لو كان اللزوم الخارجي شرطا لم يتحقق
دلالة الأمر بدونه والأمر بطا أما الملازمة فلا متاع تحقيق
المشروط بدون الشرط وأما بطلان اللزوم فلان العدم كالمعنى
يدل على الملكة كالبصر دلالة التامة لأنه عدم البصر عما يشانه أن يكون
بصيرة مع المعانقة بينهما في الخارج فان قلت البصر في مفهوم العمى
فلا يكون دلالة عليه بالأمر بل بالتصديق فقول العمى عدم البصر
لا العدم والبصر والعدم المصدا إلى البصر يكون البصر خارجا عنه

والمطابقة ليستندزم انتزاعاً **اول** اراد بيان سبب الدلائل
الثلاث بعضها مع بعض بالستندزم وعدمه فالمطابقة ليستندزم
لانتزاع اي ليس متى حقت المطابقة كحق انتزاع كواز ان يكون
المعنى لازماً واما استندزم المطابقة اللازم فيغير متيقن ان الالتزام
يتوقف على ان يكون المعنى اللفظي لازماً بحيث يلزم من تصور المعنى
المتصور وكون كل ماهية حيث يوجد لها لازم كذا كغير معلوم
كواز ان يكون من الماهيات ما لا يستندزم شيئاً كذا كذا كان اللفظ
موضوعاً لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام
شرطه وزعم الامام ان المطابقة مستندزمة للالتزام لان تصور كل
ماهية ليستندزم تصور لازم من لوازمها واقله انها ليست غيرها
اللفظ اذا دعي للزعم بالمطابقة دل على الالتزام في التصور لالتزام
وجوده انما لا نسلم ان تصور كل ماهية ليستندزم تصور انها ليست

لا يجوز ان يكون له
 في نفسه ان يكون له
 في نفسه ان يكون له
 في نفسه ان يكون له

غيرها فليست كما نتصور ما هي الأشياء ولم يخربا لنا بها فضلا
عن أنها ليست غيرها ومن هذا يتبين عدم استدلال النفس بالآثار
لأنه كلما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية لم يعلم أيضا وجود
لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز أن يكون من ماهية المركبة ما يكون
لازم ذهني فاللفظ الموضوع بازائه والعلوي إيجابيا بنفسه لا الزام
وفي عبارة المص تشايح فان اللازم ما ذكره ليس شيئا عدم استدلال
النفس بالآثار بل عدم تبين استدلال النفس بالآثار والوقوف بينهما
ظاهر وأما ما هي النفس والآثار فاستدلنا بالطائفة لا سيما
لا يوجدان الأمعا لأنها تافان والتابع من حيث أنه تابع
لا يوجد في المستوع وأما قيد بأكثيته أحرار أعني التابع للأعم
كالأثر لئلا ينافيها تابعة للدار وقد يوجد في دارها كافي الشمس
وأحرار أما من حيث أنها تابعة للدار فلا يوجد الأمعا وفي هذا
البيان نظر لأن التابع في الصنوع أو قيد بأكثيته منعناها وأن لم يقيد

المركب واحد الاوسط فلم ينتج المطلوب ويمكن ان يحاط به بالحكمة
في المركب ليست قيد الاوسط بل يلزم فيها فتقدير واحد الاوسط
لعموم اللازم من المقدمتين ان تتضمن من حيث انه تابع لايوجد بدو
المطابقة وموغير مطلوب واما المطلوب ان تتضمن مطلقا لا يوجد
بدون المطابقة وموغير لازم **قال** والدال بالمطابقة ان
اللفظ الدال على معنى بالمطابقة اما ان يقصد نحوه منه
الدلالة على فـه معناه او لا يقصد فان قصد نحوه منه الدلالة
على فـه معناه فهو مركب كرامى الحجة فان الراضى مقصود الدلالة
على فـه منسوب الى موضوع ما والحجة مقصود الدلالة على حكم
المعين ومجموع المعنيين معنى كرامى الحجة فلان بيان يكون للفظ فـه
وان يكون نحوية دلالة على معنى وان يكون ذك المعنى فـه معنى اللفظ
وان يكون دلالة فـه اللفظ على فـه المعنى مقصودا فيخرج عن مركب
مالا يكون له فـه كخبرة الاستفهام ومالا يكون له فـه ككبر الدلالة على

1790. 15. 10. 16.

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الخط واحد
أي في طلاق
واحد

1850
1851
1852
1853
1854
1855
1856
1857
1858
1859
1860

2

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المكتبة الحسنية

والتحقيق في الامور
والاخذ بالادلة
والاخذ بالادلة
والاخذ بالادلة

في العلم
عدم
الدلالة

3/10/19

اوله و لا دله
له اوله و لا دله
عالم و لا دله
اوله و لا دله

من الاغصان الى الجذوع

قال لا بد من جهة في اللفظ واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

والاحكام لانها كسبت ^{انما كسبت} وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة
لا تتضمن اللفظ ^{انما كسبت} لان المعنى في تركيب اللفظ وانفاده دلالة
فانه على جزء معناه المطابقة وعدم دلالة عليه دلالة جزئية
على معناه التضمني واللفظ لا يفي وعدم دلالة عليه فانه لو اعتبر
التضمني واللفظ ^{انما كسبت} في التركيب والافراد لزم ان يكون اللفظ
الركب من لفظين موضوعين لعنيين بسيطين مفردا لعدم
دلالة اللفظ على جزء المعنى التضمني اذ لا جزء له وان يكون اللفظ
الركب من لفظين موضوعين بازاء معنى له لازم ذهني بسيط مفرد
لان شيئا من جزئي اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى التضمني وفيه
لا غاية ما في ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابقة
مركبا وبالقيااس الى المعنى التضمني واللفظ امي مفردا او كما جاز
ان يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا او مركبا كما في عبادة
فلم لا يبرز ذلك باعتبار معنى مطابق ومعنى تضمني واللفظ امي والاول

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني واللفظ
لا يتحقق اذ الحق بالنسبة الى المطابقة اما في التضمني فلانه متى دل
جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل على جزء معناه المطابقة لان
المعنى التضمني جزء المعنى المطابقة وجزء الجزء واما في اللفظ امي
فلان اذ دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني باللفظ امي فانه قد دل
على جزء المعنى المطابقة لا متناع تحقق اللفظ امي به وان المطابقة
وقد تحقق التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى المطابقة بالنسبة
الى المعنى التضمني واللفظ امي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص
القسم الى الافراد والتركيب بالمطابقة لان هذا الوجه يفيد
اولوية اعتبار المطابقة في القسم والوجه الاول ان تم اقاد
وجوب الاعتبار **قال** وسو ان لم يصلح لان تجربه وحسن فلو الاداة
اقول اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح
لان تجربه وحسن او لا يصلح فان لم يصلح لان تجربه وحسن فلو الاداة

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى
فان اللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى واللفظ لا بد من جهة في المعنى

الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلية فلا تها في الكلام وموخرج كانها
 طادت على الزمان وهو متحد ومتمم تكلمنا في تبعية معناه واما
 بالاسم فلانه اعلى مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مستلما على معنى السمو
 وهو العلو **قال** وحي اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا **اول** هذا
 اشارة الى تقسيم الاسم بالعكس الى معناه فاسم اما ان يكون معناه
 واحدا او كثيرا فان كان الاول اي ان كان معناه واحدا فاما ان
 ذلك المعنى لم يصلح لان يكون معنوا على كثيرين ولم يتشخص الى شخص
 لان يقال على كثيرين فان تشخص المعنى لم يصلح لان يقال على كثيرين كزيد يسمي
 علما في عرف النحاة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا
 في عرف المنطقيين وان لم يتشخص وصلح لان يقال على كثيرين فهو الكلي
 واكثر من افراده فلاج اما ان يكون حصوله في افراد الذهبية
 والخارجية على السوية او لا فان تساوت الافراد الذهبية والخارجية
 في حصوله وصدقه عليها يسمى **سموا** اطلاقا لان افراده متوافقة في معناه

فيكون مستلما على معنى السمو

فيكون مستلما على معنى السمو

في عرف النحاة لانه علامة دالة على شخص معين

في عرف المنطقيين وان لم يتشخص وصلح لان يقال على كثيرين

في عرف النحاة لانه علامة دالة على شخص معين

من التواطى وهو التوافق كالاشارة والشمس في الانسان له افراد
 في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس له افراد في ذهن صدقه
 عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها
 اولى واقدم واشد من بعض الاخر يسمى **مشتككا** والتشكيك
 على ثلثة اوج **التشكيك** بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية
 وعدمها كالوجود فانه في الواجب انتم واثبت واثبت في
 في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصوله معناه
 في بعضها متقدما على حصوله في البعض كالوجود ايضا فان حصوله
 في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشد والضعف
 وهو ان يكون حصول معناه في بعضها اشد من بعض كالوجود ايضا
 فانه في الواجب اشد منه في الممكن لان اثر الوجود في الواجب الوجود
 اكثر كما ان اثر البياض في موزون في البصر في بياض اشد من اثره
 في بياض الكعاج واما سمي **مشتككا** لان افراده مشتتة في اصل معناه

فيكون مستلما على معنى السمو

من دالة لاجتماع الى الفخر
 اشارة الى التقسيم فانه لا يكون له
 اشارة الى التقسيم فانه لا يكون له

ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة قلنا نظر اليه أن نظر إلى جهة التامته
 خياله أنه متواطئ التوافق أفراد فيه وأن نظر إلى جهة الاختلاف أو ثمة
 أنه شتم كانه لفظ له معان كالعين فالتناظر فيه يشكك بل متواطئ
 أو شتم كانه لفظ له معان كالعين فالتناظر فيه يشكك بل متواطئ
 فاما أن يتخلل بين تلك المعاني نقل بان يكون موضوعا للمعنى أو لا ثم لو خط
 ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما أو لا يتخلل النقل
 فإن لم يتخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعاني على التسوية أي كما
 يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير النظر
 إلى المعنى الأول فهو شتم كانه لفظ له معان كالعين فالتناظر فيه يشكك بل متواطئ
 ليعاصرة ذلكاء والذهب وتركية على التسوية وأن يتخلل بين تلك
 المعاني نقل فاما أن يترك استعماله في المعنى الأول ولان أن ترك
 يسمى لفظا منقولاً من المعنى الأول وأن قلنا التامته فيكون
 منقولاً شرعياً كالتصوف والتصوف فانهما في الأصل للبدع ومطلق الاساك

في وجهه انما هو
 في وجهه انما هو

في وجهه انما هو

ثم نقله التامته إلى الاركان المحصورة والاساك المحصورة مع التامته والتامته
 التامته وهو التامته العام فهو المنقول التامته كالتامته فانهما في اصل
 التامته لكل ما يدب على الأرض ثم نقله التامته العام إلى ذات
 القوام الرابع من حيث البغال والحيه أو التامته الخاص يسمى
 منقولاً اصطلاحياً كاصطلاح النخلة والنظر واما اصطلاح النخلة
 فكما لفعل فانه كان موضوعاً لما صدر عن الفاعل كالأكل والشرب
 والقرب ثم نقله التامته إلى كلة دلت على معنى في نفسه مقترن
 بأحد الأربعة الثلاثة واما اصطلاح النظر فكما لدوران فانه يكون
 في السكك ثم نقله إلى ترتيب التامته على ما له صلوح عليه وأن لم يكن
 معناه الأول بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة أن استعمل في الأول
 وهو المنقول عنه ومجاز أن استعمل في الثاني وهو المنقول اليه
 كالأسد فانه وضعه أولاً للمجان ثم نقل إلى الرجل الشجاع
 لعلنا نبينهما ومن الشجاعة فاستعماله في الأول بطريق الحقيقة وفي الثاني

في وجهه انما هو
 في وجهه انما هو

في وجهه انما هو
 في وجهه انما هو

بما لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ

بطريق المجاز اما الحقيقة فلان من حق فلان الامر اي اثبتة ^{من حقيقة}
 اذا كنت فيه على يقين فاذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصلي
 فهو شئ مثبت في مقام معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز
 الشئ يجوز اذا اعتاده واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز
 مكانه الاول في موضوعه الاصلي **قوله** وكل لفظ فهو بالنسبة الى
 او مرادف له **قوله** يا من تقسيم اللفظ كان بقياس الى نفسه
 وما ينطو اليه من معناه وهذا التقسيم للفظ بالقياس الى غيره من اللفظ
 فاللفظ اذا شبهناه الى لفظ آخر فلا يخالف ان يتوافقا في المعنى اي يكون
 معناه واحدا او يختلفا في المعنى اي يكون لهما معنيان مختلفان
 معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له فاللفظان مترادفان
 اخذ امر الترادف الذي هو مركب احد خلف آخر كانت
 المعنى مركب اللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كاليت والاسد
 وان كانا مختلفين فهو مبين له واللفظان متباينان لان المبانيته

بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ

اي كما اخذناه

المفارقة بين اللفظين متى اختلف المعنى لم يكن المركب واحدا
 فيتحقق المفارقة بين اللفظين المتوقفة بين المركبين كما لا يشك في ذلك
 ومن السهل من ظن ان مثل انا طق والفصح ومثل اتيق
 والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقها على ذات واحدة وهو
 فاسد لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات
 نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس
قال واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه **قوله**
 لما فرغ من المورثات واقسامه شئ في المركب وهو اما تام او غير تام
 لانه اما ان يصح السكوت عليه اي تغيب المخاطب فائقة تامة ولا يكون
 مستتبعا للفظ او ينتظره المخاطب كما اذا قيل زيد فيقول المخاطب
 منتظرا لان يقال فإيم اوقا عد مثلا لخلاف ما اذا قيل زيد فإيم
 واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام
 ولا فهو المركب الناقص غير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق

بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ
 بما لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ

مؤكد النفس لا عدم الفعل عما يشانه ان يكون فاعلا وتواردنا
ابرازها في القسمة قلنا الانشاء اما ان يدل على طلب شيء بالتوضيح
ومو التنبية او يدل ولا يحل اما ان يكون المطلوب الغنى ومو استهنام
او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء ومو امر ان كان المطلوب
الفعل ونهى ان كان الترك اي عدم الفعل او يكون التساوي
ومو الاتماس او مع الخضوع فو استواء واما المركب الغير آتاه
فاما ان يكون اجزاء الثاني منه قيما للاول ومو التقيدي كما يكون
الساكن او لا يكون ومو غير التقيدي كالمركب من اسم واداة

اداة **الفصل الثاني في المعاني المفردة**
فاما المعاني المفردة في العقل والادب والادب والادب
المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بارها بالالفاظ فان
عنها بالفاظ مفردة في المعاني المفردة والافلام كية او الكلام منها انما
سوى المعاني المفردة كما ستعرف فكل مفهوم ومو حاصل في العقل
اما جري او كلي لانه اما ان يكون نفس تصور اي حيث انه متصور

في العقل والادب

مراد في انشاء ان المقسم على الكمية والمقدور والمقسوم
والله اعلم

فاما المعاني المفردة في العقل والادب والادب والادب
المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بارها بالالفاظ فان
عنها بالفاظ مفردة في المعاني المفردة والافلام كية او الكلام منها انما

سوى المعاني المفردة كما ستعرف فكل مفهوم ومو حاصل في العقل
اما جري او كلي لانه اما ان يكون نفس تصور اي حيث انه متصور

بالكلية المتصورة في العقل والادب والادب والادب
المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بارها بالالفاظ فان
عنها بالفاظ مفردة في المعاني المفردة والافلام كية او الكلام منها انما

فاما المعاني المفردة في العقل والادب والادب والادب
المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بارها بالالفاظ فان
عنها بالفاظ مفردة في المعاني المفردة والافلام كية او الكلام منها انما

مانعا من وقوع الشك كونه اي من الشك كونه في صدقه عليها
ليكون فان منع نفس تصور اي من وقوع الشك كونه في صدقه عليها
فان الجدية اذا حصل مفهومها عند العقل استغنى العقل بحد
نفسه عن صدقه على امر متقدرة وان لم يمنع الشك من حيث
انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل
لم يمنع صدقه على كونه في وقوعه في بعض الشك نفس تصور
ومو هو والالكان بمعنى معنى واما قيد بالتصور لان من الكليات
ما منع الشك بالنظر الى الخارج كواجب الوجود تعالى فان الشك
فيه تعالى مستغنى بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه
لم يمنع من صدقه على كونه في وقوعه بحد تصور له لو كان مانعا من الشك
لم يفتر في ثبات الوحدة الى الدليل الخارجي وكما لكليات
الفرضية مثل الاشياء والالكان والادب والادب والادب
على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها ومن

ان الشك في كونه في وقوعه في بعض الشك نفس تصور
ومو هو والالكان بمعنى معنى واما قيد بالتصور لان من الكليات
ما منع الشك بالنظر الى الخارج كواجب الوجود تعالى فان الشك
فيه تعالى مستغنى بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه
لم يمنع من صدقه على كونه في وقوعه بحد تصور له لو كان مانعا من الشك
لم يفتر في ثبات الوحدة الى الدليل الخارجي وكما لكليات
الفرضية مثل الاشياء والالكان والادب والادب والادب
على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها ومن

في علم ان افراد الكل لا يجب ان يكون الكل صا دقا عليها بل من
 ياتسع ان يصدق عليه في الجملة المتعقل عن صدق عليه مجرد تصور
 فلو لم يقترن التصور في تعريف الكل والجزئي لدخل تلك الكليات
 في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا خرج عن تعريف الكل فلا يكون
 جامعاً وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء الجزئي فانياً كما
 فانه جزء لجزءه والجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي كلاً له وكلية
 الشئ اما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشئ منسوباً الى الكل
 والمنسوب الى الكل كلي وكذلك فانه الشئ انما هي بالنسبة الى الكل
 فيكون منسوباً الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية
 والجزئية انما يقترن بالذات في المعاني واما الالفاظ فقد تسمى كلية
 وجزئية بالعرض تسمية للدال باسم الدلول **قال** الكل اما ان
اه **اقول** انك قد عرفت ان الفرض من علمين المعالم موزع كيفية
 افتراض المجهول لا التصوريه وبني لا يقتضيان الجزئي بل يبحث عنها في

في علم ان افراد الكل لا يجب ان يكون الكل صا دقا عليها بل من
 ياتسع ان يصدق عليه في الجملة المتعقل عن صدق عليه مجرد تصور

فانه جزء لجزءه والجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي كلاً له وكلية
 الشئ اما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشئ منسوباً الى الكل

افتراض المجهول لا التصوريه وبني لا يقتضيان الجزئي بل يبحث عنها في

لا يتغير ما دعه انضباطها فلهذا صار نظر المنطق مقصوراً على
 الكليات وصنفاً اعتباراً منها فالكل اذا نسب الى ما كونه
 من الجزئيات فاما ان يكون نفساً ماهية او داخلها او خارجها
 والداخل يسمى ذاتياً والخارج عرضياً وربما يقال الذاتى على ما ليس
 كخارج والاولى الى الكل الذى يكون نفساً ماهية ما كونه من الجزئيات
 وهو النوع كالانسان فانه نفساً ماهية زيد وعمر ووبر وغيرها
 من جزئياته ومعنى لا يزيد على الانسان الا بعوارض شخصية خارجة عنه
 بهما يتبين لشخص عن شخص لا يحلح اما ان يكون متعدد الاشياء
 في الخارج او لا يكون فان كان متعدد لما يخص هو المقول في جواب
 ما هو بحسب الشرط والمقصودية معاً حاصلان التساؤل عما هو عن شئ
 اما يطلب تام ماهية وحقيقته فان كان هو الا عن شئ واحد كان
 طالبا لتام ماهية المحصورة وان جمع بين شيئين او اشياء في السؤال
 كان طالبا لتام ماهية وتام ماهية الاشياء اما ان يكون تمام ماهية المشتركة

في علم ان افراد الكل لا يجب ان يكون الكل صا دقا عليها بل من
 ياتسع ان يصدق عليه في الجملة المتعقل عن صدق عليه مجرد تصور

افتراض المجهول لا التصوريه وبني لا يقتضيان الجزئي بل يبحث عنها في

بينها ولا كان النوع المتعدد الاشخاص كل انسان متوفاً ماهية
كل واحد من افراده فان سئل عن زيد ما هو مثلاً كان القول في جواب
الا انسان لانه تمام ماهية الحقيقة وان سئل عن زيد وعمر وما سمي كان
الجواب الانسان ايضاً لانه كمال ماهية المشتركة فلا يرد ان يكون
متولاً في جواب ما هو كسب الخصوية والشركة معا وان لم يكن متعدد
الاتحاد بل يخفى نوعه في شخص واحد كالشمس كان متولاً في جواب
ما هو كسب الخصوية الحقيقة لان السائل ما هو عن ذلك الشخص لا يطلب
الاتمام ماهية الحقيقة ولا فرداً او فرداً في الخارج بل يجمع بينه وبين ذلك الشخص
في السؤال فيكون تمام ماهية المشتركة واذا علمت ان النوع
ان بعد واشخاصه في الخارج كان متولاً على كثيرين في جواب ما هو
وان لم يتعدد كان متولاً على واحد في جواب ما هو فكل متقول
على واحد او كثيرين متفقين باكتفاء في جواب ما هو فكل متقول
جنس متقول على واحد يدخل في احدى النوع العر المتعدد الاشخاص

٢٢
وقول على كثيرين يدخل النوع المتعدد الاشخاص قولنا كثيرين
متفقين باكتفاء في الخارج كجنس فانه مقول على كثيرين متفقين باكتفاء
وقول في جواب ما هو سمي الشئ الساقية اعني الفصل والخاصة
والمرض العام لانه لا يقال في جواب ما هو هناك نظردون
ان لازم من لازم امثال التوفيق على امر مستدرك واما ان يكون
التوفيق جامعاً لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقاً سواء كانوا
موجودين في الخارج او لم يكونوا يلزم ان يكون قوله المقول على واحد
رايداً حشواً لان النوع البعير المتعدد في الخارج مقول على كثيرين موجودين
في الذهن وان كان المراد الكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن النوع
الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلاً كالعقلاء فلا يكون جامعاً
والصواب ان يحذف من التوفيق قوله على واحد بل لفظ الكل ايضاً
المقول على كثيرين يعني عنه وقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب ما هو وكون كل نوع متولاً في جواب ما هو كسب الشركة

والى بافعال الحسنة

فصل في معرفة ما هو المشترك بين النوعين
والمتشابهة في النوعين
والمتشابهة في النوعين
والمتشابهة في النوعين

في بعض النسخ اقسام النوعين
بين المتشابهين في النوعين
المتشابهين في النوعين

والخصوصية معا والمصنف لما ابقته النوع في قوله في جواب ما هو
حسب الخراج قسمه الى افعال حسب الشك والخصوصية معا وهو
عن هذا الفن اما اوله فلان نظر الفن عام يشمل كلوا وكلما يخصه
بأنواع الخارج في ذلك واما ثانياً عند عدم سواك بالهيئة الى الحدوث
وقد جعله من اقسام النوع **قال** وان كان الى آية **اقول**
الكل الذي هو من الماهية منخر في جنس الماهية وفضلها لانه اما
ان يكون عام احقر المشترك من الماهية وبين نوع آخر او لا يكون والاول
تمام الحجز المشترك كالحزب المشترك الذي لا يكون وراءه مشترك بينهما
اي فرد مشترك لا يكون فرد مشترك في حار حار عن كل فرد مشترك بينهما
اما نفي ذلك الحزب او جزؤه كما يكون فانه تمام الحجز المشترك
بين الانسان والنفس اذ لا فرد مشترك بينهما الا هو اما نفس الحيوان
او جزؤه من كونهما والجسم ان من والكاسر المتحرك بالارادة
وكل منهما وان كان مشتركاً بين الانسان والنفس الا انه ليس تمام المشترك بينهما

فصل في معرفة ما هو المشترك بين النوعين

والى بافعال الحسنة

بل بعضه وانما تمام المشترك هو الحيوان المشترك على الكل وربما يقال
المراد بتمام المشترك مجموع افراد المشترك بينهما كالحيو فان مجموع
والجسم والكاسر في فرد مشترك بين الانسان والنفس هو
منتقض لا جنس البسيطة فبما رتبنا اسد وهذا الكلام وقع
في المبين فالخرج الى ما كنا فيه ونقول فرد الماهية ان كان تمام المشترك
بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس والافضل اما الاول فلان
جزء الماهية اذا كان تمام الحجز المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون
مقولا في جواب ما هو حسب الشك المحضة لانه اذا سئل عن الماهية
وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك
الحزب واذا اخرج الماهية بالتساوي لم يصلح ذلك الحزب ان يكون
مقولا في اجواب لان المطلوب تمام الماهية المختصة بالحزب لا يكون تمام
الخصصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الحزب انما يكون مقولا
في جواب ما هو حسب الشك فقط ولا نفي بالجنس الا هذا كما

والى بافعال الحسنة
والمتشابهة في النوعين
والمتشابهة في النوعين
والمتشابهة في النوعين

فصل في معرفة ما هو المشترك بين النوعين

فانه كمال اجزء المشتركة بين ماهية الانسان ونوع آفة كالفرس
مثلا حتى اذا قيل عن الانسان والفرس ما كان الجواب
بالحيوان وان افرد الانسان بالسؤال لم يصلح الجواب ان
تمام ما جهته الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ودرسموه بانه
كل مفعول على كثيرين مختلفين بالكمالات في جواب ما هو فقط الكلي
مستدرك والمفعول على كثيرين جنس الخمسة وخرج بالكثيرين الجواب
لانه مفعول على واحد فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالكمالات
النوع لانه مفعول على كثيرين متنفقين وبجواب ما هو الكليات
الباقي **قال** ومو قريب آه **اقول** القوم قد رتبوا
الكليات حتى يتبين لهم التمثيل بها تشبيها على المتعلم المبتدئ
فوضوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق
ثم الجوف فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس لانه تمام الماهية
المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي جنس للانسان

لانه كمال اجزء المشتركة بين الانسان والنبات حتى اذا قيل
عنهما بما كان الجواب بالجسم النامي وكذلك الجسم جنس لانه تمام
المشتركة بينه وبين الجوف مثلا وكذلك الجوف تمام الماهية المشتركة بينه
وبين العقل فقد طرأ كوران يكون لاهية واحدة واحدة اجناس
مختلفة بعضها فوق بعض فاذا انتقض هذا على حقيقة الخاطر
فنقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع
مشاركاتها فهو التوحيب بالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان
والفرس وهو الجواب عنه وعن الانواع المشاركة للانسان
في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها
في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض الآخر فهو بعيد
كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات يشارك الانسان فيه
وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية

تمام المشترك بل بعضا منه فيكون للماهية تماما المشترك كاحد سما
تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي ياراهما وانما في تمام
المشترك بينهما وبين النوع الذي ياراهما تمام المشترك الاول وق
لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه
لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون
مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي ياراه
تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل
تمام مشترك ثالث وحلمه واما ان يوجد تمام المشترك كات
الى غير النهاية او ينتهي الى بعض تمام مشترك مساو له والاول محال
والا لتركب الماهية من جزاء غير متناهية فعوله ولا يتسلسل
ليس على ما ينبغي لان النسبة ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم
من الترتيب ترتيب افعال الماهية واما يلزم لو كان تمام المشترك
اشيا في تمام المشترك الاول وسوغير لازم ولعله اراد

في تمام المشترك
في تمام المشترك
في تمام المشترك

في تمام المشترك
في تمام المشترك
في تمام المشترك

بالسلسل وجودا وسوغير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعار
واذا بطلت الاقسام الثلاثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك
مساويا له وسواء الثاني واما ان يكون فصل على تقدير كل واحد
فمن الامر من قلانه ان لم يكن مشتركا اصلا يكون مختصا بها فيكون
متميزة الماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له
يكون فصل تمام المشترك لا اختصاص به به وتمام المشترك جنس فيكون
فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه لا يميز الجنس عن جميع
اغيره وجميع اغير الجنس بعض اغير الماهية فيكون متميزة
للماهية عن بعض اغيرها ولا تعني بالفصل التامة الماهية في جملة
والى هذا اشار بقوله وكيف كان اي سواء لم يكن اجموع
مشتركا اصلا او يكون بعضا تمام المشترك مساويا له متميزة
الماهية عن سائر كما في جنس او وجود فيكون فصلا واما قال
في جنس او وجود لان اللازم من الترتيب ليس الا ان يكون اذ لم يكن

في تمام المشترك
في تمام المشترك
في تمام المشترك

في تمام المشترك
في تمام المشترك
في تمام المشترك

كان هذا الموضع من الجمل

تمام المشترك يكون بمنزلة في الجملة هو الفصل واما كونه مشتركاً
عن المشاركات اجنبية حتى اذا كان لها هيبة فصل وجب
ان يكون لها جنس فلا قاطبة ان كان لها جنس كان فصلها
بمنزلة لها عن المشاركات اجنبية وان لم يكن لها جنس فلا اقل
ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيء وحيث يكون فصلها
مميزا لها عنها ويكن اختصار الدليل كحذف النسب بان يقال
بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركا بين تمام ونوع آخر يكون
مختصا بتمام المشترك فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية
وان كان مشتركا بينهما لم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك
النوع فيكون بعضا ختام المشترك بينهما وهذا لا يقال
حصرياً الماهية في الجنس الفصل باطل لان كونهما انما هو
او اكون احس مثلاً جزءاً ماهية الانسان مع انه ليس بجنس
ولا فصل لان قول الكلام في الافراء المفردة لا يطلق الا بقاء

من الاجزاء
المركبة من القصة

وهذا

هذا الكلام في
الاجزاء من الجمل

وهذا اما وعدناه في صدر البحث **قوله** ورسموه **اقول**
ورسموا الفصل بانه كل يحمل على شيء في جواب اي شيء هو في قوله
كان لطن واحساس فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي
شيء هو في جملة فاجواب انه لطن واحساس لان السؤال
بأي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميزه يصح الجواب
ثم ان طلب الميزة يكون في كون الجواب بالفصل وان طلب
الميزة هو في كون الجواب بالخاصة فالكل جنس يشمل سائر الكليات
وبقوتنا يحمل على شيء في جواب اي شيء هو في قوله واحساس
والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما سؤل في جواب
اي شيء والعرض العام لا يقال في الجواب صلاً وبقوتنا في جملة
نخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن في جملة وذاتة
فان قلت السائل بأي شيء ان طلب الميزة الشيء عن جميع الاغيار
انما يريد على الشرط بانها لا يميزها او غيرها فكلها تنفك
ولا يكون مثل احساس فصل الانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار

هذا الكلام في
الاجزاء من الجمل

هذا الكلام في
الاجزاء من الجمل

هذا الكلام في
الاجزاء من الجمل

هذا الكلام في
الاجزاء من الجمل

من احتياج الآفة اليه أو يقال لو تركب جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين فاحد منهما ان كان عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض وهو محال وان كان جوهرًا فاما ان يكون الجوهر
 نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس فيه وانه محال او بدا خلافاً
 فيه وهو ايضا محال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره او خارجاً
 فيكون عارضاً له لكن ذلك الجزء ليس عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً الآفة فلا يكون العارض تمامه عارضاً
 وانه محال ولا ينظر في هذا المقام فانه من تطاير الأذكياء
قال واما الثالث آه **اقول** الثالث من قسم
 الكل ما يكون خارجاً عن الماهية وهو اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية
 أو يمكن انفكاكه والاول لازم كالفرديّة للثلاثة والثاني في الواقع
 المتعارف كالكتاب لانيان والآخر لازم ايما لازم الوجود كالسواد
 بل يمتنع فانه لازم لوجوده وتخصيص الماهية لانيان ولو كان السواد

لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

لازمًا لانيان لكان كل ان اسود وليس كذلك واما لازم
 الماهية كزوجية لاربعة فانه متى حقت ماهية الاربعة امتنع
 انفكاك الزوجية عنها لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
 لان لازم على ما عرفت ما يمنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمنع
 انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يمنع وهو لازم الماهية
 لاننا نقول لا نسلم لازم الوجود لا يمنع انفكاكه عن الماهية غاية
 ما في الباب انه لا يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي
 لكن لا يلزم منه ان لا يمنع انفكاكه عن الماهية في جملة فانه يمنع
 لان انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن الماهية
 الموجودة هو يمنع الانفكاك عن الماهية في جملة فان ما يمنع انفكاكه
 عن الماهية في جملة اما ان يمنع انفكاكه من حيث انها موجودة
 او يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي والثاني لازم الماهية
 والاول لازم الوجود وقوردة القسمة متساوول لقسمة ولو قال

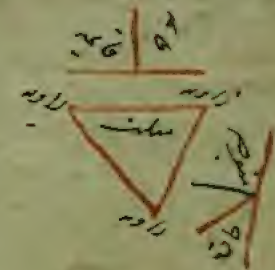
لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

لا يمكن ان يكون الجوهر
 من جنس عال كالجوهر
 مثلاً من من متساوين
 فاحد منهما ان كان
 عرضاً يلزم تقوُّم
 بكونه بالعرض
 وهو محال وان كان
 جوهرًا فاما ان يكون
 الجوهر نفسه فيلزم
 ان يكون الكل نفس
 فيه وانه محال او بدا
 خلافاً فيه وهو ايضا
 محال لامتناع تركب
 الشيء من نفسه وغيره
 او خارجاً فيكون عارضاً
 له لكن ذلك الجزء ليس
 عارضاً لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة متواجداً
 الآفة فلا يكون العارض
 تمامه عارضاً وانه محال
 ولا ينظر في هذا المقام
 فانه من تطاير الأذكياء

מחזור
השנה
השלישית

1908



النور المالك للكل في الدنيا
 الذي لا ينفك عن الناس
 على كل شيء
 لا ينفك عن الناس
 لا ينفك عن الناس

لا بد من وقوع هذا الحادث
لأنه يقع وقوعه في كل
الأمم المتقدمة

عقاراً
منه فهم البنية
كفاية تصور الظواهر

والمعنى الى العبد
المفتقر الى الخلق
من الخلق وغيره ما كان
عند التفتيش

الحمد لله الذي جعل
الكتاب كتاباً للعلم
والهدى

عن أبيه

210. 156^v

فان يكون
المتعلق بمن
لكن لا ينفق منها
فان يكون لا راجع اليه
لا ينفق فلم يدر في
منه المذاهب والخطوط

هذا مشروع بيان الخاصة
والعامة للعام
التي من اكلها الى التي
مما اذرة من هذا الفصل

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

لأنه ان حصل ما هو حقيقة واحدة فهو احاطة كالقضية
فانه محض كسمة الانسان وان لم يكن مختصا بل بعمها وغيرها
فموضوع العام كالمشي فانه شامل للانسان وغيره وترسم
احاطة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط ولا
عرضيا فالكلية مستدركة على امر غير متفق لنا فقط يخرج
والعرض العام لانها مقولان على حايق وقولنا قولنا عرضيا
يخرج النوع والفصل لان قولنا على ما تحتها ذاتي للعرضي وترسم
العرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة وغيرها قولنا عرضيا
فقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل والاحاطة لانها لا تنقل لا
على حقيقة واحدة فقط وبقولنا قولنا عرضيا يخرج الجنس لا قولنا
ذاتي وانما كان سن التوقيف رسوما للكلية كوان يكون لها
ما هي وراء تلك المفهوم ما هو فاما سادسها حيث لم يتحقق
ذلك اطلق عليها الرسم وهو بمنزلة عن التحقيق لان الكلية امور

فان كان
العلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

حصلت مفوماتها وضعت اسمائها بازائها فليس لها
غير تلك المفومات فيكون معنى حدودها اعلى ان عدم العلم بانها حدود
لا توجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التوقيف
الذي هو اعم وفيه تمثيل الكلية بالناطق والصاحك والماشي
لما لا ينطق والفكر والمشي التي هي مباديها فافترق وسمى ان المعبر
في حمل الكلي على فرديته حمل المواطاة وهو حمل هو لا حمل الشقاق
وهو حمل هو ذو هو والنطق والفكر والمشي لا يصدق على افراد
الانسان بالمواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق او ناطق
واذا قد سمعت ما يتوفا عليك ظهر لك ان الكلية مختصرة
في خمسة نوع وجنس وفصل وحاضنة وعرض عام لان الكلي اما ان يكون
نفس ماهية تامة ماثبات او داخلا فيها او خارجا عنها
فان كان نفس ماهية تامة من حيث هو النوع وان كان داخلا
فيها فاما ان يكون عام المشترك بين الماهية ونوع او هو

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

والعلم
شأن
بشرها
لها فتن
الشيء
فيكون
شأن

يا هادي العبد
الحسن الزاهد
السلطان

الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما
 اي من الحيوان والكلي والتعابير بين هذه المفردات
 فانه لو كان المفهوم من احد ما عين المفهوم عن الآخر لزم من فعل
 احدهما تعقل الآخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي لا يمنع نفس
 عن وقوع الشبهة ومفهوم الحيوان احسن انما هي الحساسة ومن
 هو ان تعقل احدهما مع الذهول عن الآخر فالاول يسمى كلياً
 طبيعياً لانه طبيعي من الطبيع لان وجوده في الطبيعة اي في الخارج
 والثاني كلياً منطقياً لان المنطقي انما بحث عنه وما قال
 ان الكلي المنطقي كونه كلياً فيه مساهلة اذ الكلية انما هي
 مبداءه والثالث كلياً عقلياً لعدم حقيقة الا في العقل
 وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يخص
 بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهوم
 الكلبيات حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي

في كل واحد من هذه
 المجموعات

الكليات

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

في كل واحد من هذه
 المجموعات

في كل واحد من هذه
 المجموعات

ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في كل من الفصلين
 والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود
 والحيوان في هذا الحيوان للوجود ووجود الموجود موجود
 فالحيوان موجود وهو الكلي الطبيعي والكلبيات الاخرى ان
 اي الكلي المنطقي والكلي العقلي في وجودها خلاف وانظر
 في ذلك خارج عن الصنعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباقية
 عن احوال الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما
 وبين الكلي الطبيعي فلا وجه لاراده واحالتها على علم آخر
قال الثالث الكلبيات اه **اقول** النسب بين الكلبيات
 مخفر في اربع التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص
 من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر
 فاما ان يصدق على شيء او لم يصدق على شيء فان لم يصدق على شيء
 اصلاً فاما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

الحيوان هو الكلي
 الذي هو الكلي

دون هذا الحيوان والابيض فانها يصدق على

على شئ من افراد العرس بالعكس ان صدق على شئ فلا يخ
اما ان يصدق كل واحد منهما على ما صدق عليه فاولا يصدق
فان صدق فاما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق
عليه الا انسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق
فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر اولا يصدق
فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والتصادق
على كل الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان
والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا
وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد
منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فاما لا تصادقا
على شئ ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر
كان هناك ثلث صور احدهما لا يجتمع فيه على الصدق
والثانيه ما يصدق عليه هذا دون ذاك والثالث ما يصدق

والاخر اعم من الاخر من وجه
والاخر اخص من الاخر من وجه
والاخر اعم من الاخر من وجه
والاخر اخص من الاخر من وجه

والاخر اعم من الاخر من وجه
والاخر اخص من الاخر من وجه

والاخر اعم من الاخر من وجه

هذا كدون هذا الحيوان والابيض فانها يصدق على
الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض على الحيوان الاسود
وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر
وغيره فاحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل
للحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل
للاخر فيكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه
فرجع المتباين الى سائتين من الطرفين والنسابة الى موطن
كلتين والعموم المطلق الى موجبة كلية لطرفين وسالبة
من الطرفين الاخر ومن وجه الى سائتين فرتين وموجبة
واما اجتمعت النسب بين الكلتين لان العمومين اما كليتان
او فرتيان ادكلي وفرن فالنسب الرابع لا يتحقق في القسمين
الاخرين اما ابرتيان فلانهما لا يكونان الامتباينين واما
الكلي وفرن فلان ابرتيان ان كان فرنا لذلك الكلي يكون

والاخر اعم من الاخر من وجه
والاخر اخص من الاخر من وجه

والاخر اعم من الاخر من وجه

والاخر اعم من الاخر من وجه
والاخر اخص من الاخر من وجه

والاخر اعم من الاخر من وجه

لا يصدق على كل واحد من

أخص منه مطلقا وإن لم يكن فنيا له كان مبينا له **قال**
 ونقيضا المتساوين آه **أقول** لما فرغ من بيان النسب
 من الجنس في النسب شرع في النسب بين النقيضين
 فعضوا المتساوين متساويان أي يصدق كل من نقيض
 المتساوين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر والالكذب
 أحد النقيضين على نقيض الآخر لكن بالكذب عليه أحد النقيضين
 يصدق عليه عينه والالكذب النقيضان فيصدق عينا أحد النقيضين
 المتساوين على بعض نقيض الآخر وهو يصدق أحد المتساوين
 بدون الآخر هذا حلف مثلا يجب أن يصدق كل لا
 لا ناطق وكل لا ناطق لا إنسان والالكذب بعض الإنسان
 ليس بلا ناطق فكون بعض الإنسان ناطقا فبعض الناطق
 لا إنسان هذا خلف ونقيض العام شرع مطلقا فعض
 من نقيض الآخر مطلقا أي يصدق نقيض الآخر على كل ما يصدق

يصدق عليه
 فعضوا المتساوين متساويان
 أي يصدق كل من نقيض
 المتساوين على كل ما يصدق
 عليه نقيض الآخر والالكذب
 أحد النقيضين على نقيض
 الآخر لكن بالكذب عليه
 أحد النقيضين يصدق
 عليه عينه والالكذب
 النقيضان فيصدق عينا
 أحد النقيضين المتساوين
 على بعض نقيض الآخر
 وهو يصدق أحد
 المتساوين بدون
 الآخر هذا حلف
 مثلا يجب أن يصدق
 كل لا ناطق وكل
 لا ناطق لا إنسان
 والالكذب بعض
 الإنسان ليس بلا
 ناطق فكون بعض
 الإنسان ناطقا
 فبعض الناطق لا
 إنسان هذا خلف
 ونقيض العام
 شرع مطلقا
 فعض من نقيض
 الآخر مطلقا
 أي يصدق نقيض
 الآخر على كل ما
 يصدق

يصدق عليه عينه والالكذب النقيضان فيصدق عينا أحد النقيضين المتساوين على بعض نقيض الآخر وهو يصدق أحد المتساوين بدون الآخر هذا حلف مثلا يجب أن يصدق كل لا ناطق وكل لا ناطق لا إنسان والالكذب بعض الإنسان ليس بلا ناطق فكون بعض الإنسان ناطقا فبعض الناطق لا إنسان هذا خلف ونقيض العام شرع مطلقا فعض من نقيض الآخر مطلقا أي يصدق نقيض الآخر على كل ما يصدق

يصدق عليه عينه والالكذب النقيضان فيصدق عينا أحد النقيضين المتساوين على بعض نقيض الآخر وهو يصدق أحد المتساوين بدون الآخر هذا حلف مثلا يجب أن يصدق كل لا ناطق وكل لا ناطق لا إنسان والالكذب بعض الإنسان ليس بلا ناطق فكون بعض الإنسان ناطقا فبعض الناطق لا إنسان هذا خلف ونقيض العام شرع مطلقا فعض من نقيض الآخر مطلقا أي يصدق نقيض الآخر على كل ما يصدق

يصدق عليه عينه والالكذب النقيضان فيصدق عينا أحد النقيضين المتساوين على بعض نقيض الآخر وهو يصدق أحد المتساوين بدون الآخر هذا حلف مثلا يجب أن يصدق كل لا ناطق وكل لا ناطق لا إنسان والالكذب بعض الإنسان ليس بلا ناطق فكون بعض الإنسان ناطقا فبعض الناطق لا إنسان هذا خلف ونقيض العام شرع مطلقا فعض من نقيض الآخر مطلقا أي يصدق نقيض الآخر على كل ما يصدق

لا يصدق على كل واحد من

عليه نقيض العام وليس كل ما يصدق نقيض الآخر على كل ما يصدق
 يصدق عليه نقيض العام يصدق على نقيض الآخر على بعض ما يصدق
 عليه نقيض العام فيصدق الآخر دون العام وأنه محال أن يقول
 يصدق كل لا حيوان لا إنسان والالكذب بعض الإنسان
 فبعض الإنسان لا حيوان هذا خلف وأما الثاني فلأنه
 لو لا قولنا ليس كما يصدق عليه نقيض الآخر يصدق عليه
 نقيض العام لصدق نقيض العام على ما يصدق عليه نقيض الآخر
 فيصدق الآخر على كل العام بعكس النقيض وهو محال فليس كل
 لا إنسان لا حيوان والالكذب كل الإنسان لا حيوانا وبالعكس
 إلى كل حيوان إنسان أو نقول أيضا قد ثبت أن كل نقيض العام
 نقيض الآخر فلو كان كل نقيض الآخر نقيض العام كان النقيض
 متساويا وبأن فيكون العنان متساويين هذا خلف أو نقول
 العام صادق على بعض نقيض الآخر كقوله للعلم فليس بعض

لا يصدق على كل واحد من
 عليهما نقيض الآخر
 أنا الآخر فلا يلزم
 يصدق نقيض الآخر
 على كل ما يصدق عليه
 العام

لا يصدق على كل واحد من
 عليهما نقيض الآخر
 أنا الآخر فلا يلزم
 يصدق نقيض الآخر
 على كل ما يصدق عليه
 العام

لا يصدق على كل واحد من
 عليهما نقيض الآخر
 أنا الآخر فلا يلزم
 يصدق نقيض الآخر
 على كل ما يصدق عليه
 العام

لا يصدق على كل واحد من
 عليهما نقيض الآخر
 أنا الآخر فلا يلزم
 يصدق نقيض الآخر
 على كل ما يصدق عليه
 العام

طوبى من
 كان من
 كان من

في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق

في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق

نقيض الاعم نقيض الاعم بل عينه وفي قوله لا يصدق نقيض
على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس شاع جعل الدعوى
من الدليل وهو مصدق على المطلوب والامر ان اللذان
منهما عموم من وجه ليس نقيضهما عموم اصلا اي مطلقا ومن وجه
لان هذا العموم اي العموم من وجه يتحقق بين الاعم مطلقا ونقيض
الاعم وليس من نقيضهما عموم لا مطلقا ولا من وجه اما
تحقق العموم من وجه بينهما فلا يتصادقان في اخص افر
ويصدق الاعم بدون نقيض الاعم في ذلك الاعم وبالعكس
في نقيض الاعم كما يكون واللانسان فانهما يمتنعان في الكون
واكيوان يصدق بدون اللانسان في الانسان واللانسان
بدون اكيوان في ايجاد واما ان لا يكون بين نقيضهما عموم
فلتبين الكلي من نقيض الاعم وعين الاعم لا متناع صدقهما
على شيء فلا يكون منهما عموم اصلا واما قد التبين الكلي لان

الاعم
وليس
الاعم
وجاء
الاعم
ليس
الاعم

قد
الاعم

في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق

في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق

قد يكون فرقا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر
في الجملة ترجعه الى سالبين فرقتين كما ان التبين الكلي سالبين
كليتات والتبين الجزئي اما عموم من وجه او تبيين كلي للمفهومين
اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة
اصلا فالتبين الكلي والاعم من وجه فاما صدق التبين
الجزئي على العموم من وجه لا يلزم من تحقق التبين الجزئي ان لا يكون
بينهما عموم اصلا فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس
بين نقيضهما عموم اصلا باطل لان اكيوان اعم من الابيض من وجه
وبين نقيضهما عموم من وجه فنقول ان اراد ان ليس يلزم ان يكون
بين نقيضهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال بين نقيضهما عموم
لا فاد العموم في جميع الصور لان الاحكام الموردة في هذا
اما من الكليات واذا قال ليس نقيضهما عموم كان رفعا لا يحا
الكلي وكيف العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين تمازج

في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق
في قوله لا يصدق

الاعم

الاعم

١٩٩٩

النسبة بين نقيضين امرين عموم من وجه بل عدم النسبة بالعموم
 وهو يصدق ذلك فاعلم ان النسبة بينهما البائية الحثية لان
 العينيين اذا كل واحد منهما يجب صدق بدون الآخر كان النقيض
 ايضا كذلك ولا تعني البائية الحثية الا هذا القدر
 ونقيضا المتباينين متباينان بتباينها في البائية لانها اما ان يصدق
 على شيء معا كالانسان واللاوجود فيصدق على الجماد
 او لا يصدق كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه
 اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس ايا ما كان تحقق
 التباين الحثي بينهما اما اذا لم يصدق على شيء اصلا كان
 بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الحثي قطعيا اذا صدق على
 كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع
 الآخر فصدق كل واحد من نقيضها بدون الآخر والتباين الحثي
 لازم يوما وقد ذكر في المتن مسما ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج



الوجود

الى ذكره اما الاول فلان قيد فقط بعد قوله صدق
 احد المتباينين مع نقيض الآخر لا يزايد لا طائل منه واما الثاني
 فلانه وجب ان يقول صدق كل واحد من المتباينين
 مع نقيض الآخر لان التباين الحثي بين النقيضين صدق كل
 واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق احد الشئين
 مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر
 فترك لفظ كل ولا بد منه وانت تعلم ان الدعوى ثبتت
 بمجرد المقدمة القائلة كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض
 الآخر لانه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر وهو
 المساواة الحثية فبقي المقدمة مستبدرك **والا** الرابع الحثي
اقول الحثي مقول بالاشترار على المعنى المذكور وليس حقيقيا
 لان جزئية بالنظر الى حقيقة اللانفعية المشتركة وبإزالة الكل
 الحقيقي وعلى كل اخص تحت الاعم كالا انسان بالنسبة الى الحيوان

لا بد من التباين الحثي بين المتباينين
 ان التباين الحثي لا يثبت الا بالاشترار
 فلو كان التباين الحثي يثبت بالاشترار
 لكان التباين الحثي يثبت بالاشترار
 فلو كان التباين الحثي يثبت بالاشترار
 لكان التباين الحثي يثبت بالاشترار

٤٦

١٩٩٩

وسمي وثنياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى شئ آخر وبما رآه
الكلّي الاضافي لاعم من شئ وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر
لان الجزئي الاضافي والكلّي الاضافي متضادان لان معنى الجزئي
الخاص ومعنى الكلّي الاضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة
الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضادين
لا يكونان يذكر في تعريف المتضاد الا افوا الا بما كان تعقله
قبل تعقله لأنه وايضا لفظ كل انما هي للافراد والتعريف
بالافراد ليس كاي فرد والاول ان يقال هو الاخص من الشئ وهو
اي الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي معنى كل و في حقيقته ف
اضافي بدو والعكس اما الاول فلان كل و في حقيقته نموذج
كث ما هيته المؤثرة عن المتشخص كما اذا جردنا زيداً عن المتشخص
التي بها صار شخصاً فحينئذ بقى الماهية الانسانية ومى اعم منه
فيكون كل جزئي حقيقته مدرجاً تحت اعم فيكون وثنياً اضافياً

١٩١١ ق ١٩١١

منها ما هو فاعل

الجنس هو الحيوان حتى اذا قيل بالانسان والنفس فاجواب
 انه حيوان بهذا المعنى يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة
 الى ما فوقه فالماهية منزهة عن الجنس لا بد من ترك الكل
 لما سمعت وذكر الكل لانه جنس الكليات لا يتم حدودها
 بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء
 والصور العقلية كليات فذكرنا يعني عن ذكر الكل فنقول ان
 الماهية ليس معنوها مفهوم الكل غاية ما في الباب انه
 من لوازمها لكن لانه لا يتم مخرج في الحدود وقوله في جواب
 ما هو مخرج الفصل والخاصة والوضع العام فان الجنس لا يقال
 عليها وعلى ما في جواب ما هو واما تعيين القول بالاولي
 فاعلم اولاً ان سلسلة الكلّيات انما تنتهي بالاشياء وهو
 النوع المعقد بالتخصيص وبقولها الاخصا وهو النوع المعقد
 بصفات عرضية كلية كالتركي والرد في فوقها الانواع و

نوعه هو الجنس او النوع

نوعه هو الجنس او النوع

نوعه هو الجنس او النوع

وفوقها

لا يكون له كليات مترتبة على شيء واحد كقول

وفوقها للجناس واذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد كقول
 العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدر
 على زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليه وحمل الحيوان
 على الانسان فتقوله قولاً اولياً اخر اخرج عن الصنف فانه كلي
 يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا قيل
 عن التركي والنفس ما كان اجواب الحيوان لكن قول الجنس
 على الصنف ليس باو تبي بواسطة حمل النوع عليه فاعلم
 الاولية في القول يخرج الصنف عن الحد لانه لا يسمى نوعاً خاصاً
قوله ودر ابته اربع اه **اقول** اراد ان يشير الى مراتب
 النوع الاصنافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل
 ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي فوق نوع آخر حقيقي والاولى
 لكان النوع الحقيقي جنساً وانه محال واما الانواع اللاحقة
 فقد ترتب كما ان يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي

نوعه هو الجنس او النوع

نوعه هو الجنس او النوع

اعلم ان استعمال اعلم على ثلثة اوجه الاول بالفاء
 والثاني بالواو والثالث بحرف واو اخرهما واو استعمال
 بالفاء يكون بينهما على ما قبله فاجب الا صفاء اليه لوجود
 معنى الترتيب في الفاء وان استعمل بالواو يكون بينهما على
 ان ما قبله وما بعده على ما قبله صفاء اليه لوجود معنى الجمع
 في الواو وان استعمل بحرف واو اخرهما يكون بينهما على ان ما
 بعده فاجب الا صفاء اليه

٢٢ ٢٢ ٢٢

كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم
 وهو نوع بجسم المطلق وهو يجرى في اعتبار ذلك صار مرتبة
 اربعاً لانه اما ان يكون اعم الانواع او اخصها او اعم
 من بعضهما واخص من البعض او مبيناً للكل والاول هو
 النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان
 والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص
 من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان
 فانه اخص من الجسم النامي واعم من الانسان وكالجسم
 فانه اخص من الجسم المطلق واعم من الحيوان والرابع النوع
 المفرد ولم يوجد له في الوجود وقد يقال في كماله انه لا عقل
 ان قلنا ان الجسم ليس فان العقل كونه العقول العشرة وهي في حقيقة
 العقل متفقة فنو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحت نوع بل اشكال
 ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس هو ان يكون على ذلك التقدير

هذا النوع
 هو النوع
 الذي هو
 في النوع

لا يكون
 في النوع

النوع
 الذي هو

فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه افروسي وان النوع
 اما ان يكون فوقه نوع وتحت نوع او لا يكون فوقه نوع ولا تحت
 نوع او يكون فوقه نوع ولا يكون تحت نوع او يكون تحت نوع
 ولا يكون فوقه نوع وذلك في مراتب الاجناس
الاول كما ان الانواع الاضافية يترتب متساوية كذلك
 الاجناس ايضاً يترتب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه
 جنس فذلك مراتب الاجناس الصانك الرابع لانه ان كان
 اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجسم وان كان اخصها فهو
 الجنس السافل كالحيوان اعم واخص فهو الجنس المتوسط كالجسم
 النامي والجسم او مبيناً للكل وهو الجنس المفرد الا ان العالي
 في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل
 في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك
 لان جنسية الشيء اما هي بالقياس الى ما تحته فهو اما يكون جنس

هذا النوع
 هو النوع
 الذي هو
 في النوع

الاجناس اذا كان فوق جمع الاجناس ونوعية الشيء بالشيء
 الى ما فوقه فلو كان يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع
 والجنس المفرد تمثل على تقدير ان لا يكون اجنسا فانه
 ليس اعم من جنس وليس تحت الا العقول العشرة وهي انواع
 لا اجناس ولا اخص اذ ليس فوقه الا اجنوسه وقد فرض انه
 ليس جنس لا يقال احد التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع
 بالعقل على تقدير جنسية اجنوسه واما تمثيل الجنس المفرد
 بالعقل على تقدير عرضيته اجنوسه لان العقل ان كان جنسا يكون
 تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا اعاليا فلا يصح التمثيل الاول
 وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان لا يكون
 جنسا لا يكون جنسا مفردا الا بالنقول التمثيل الاول صحيح
 على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على
 انها مختلفة والتمثيل حصل بجزء فرض سواء طابق الواقع

المقارن

فان كان

لا يكون نوعا
 لا يكون جنسا
 لا يكون اجنوسا
 لا يكون عقلا
 لا يكون نوعا
 لا يكون جنسا
 لا يكون اجنوسا
 لا يكون عقلا

انما يطابق الواقع

ولم يطابقه قال **و** النوع الاضافي انه لا يثبت ان
 النوع معين بل ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدام
 المنطقيين حتى من الشرح في كتاب الشفا الى ان النوع الاضافي
 اعم مطلقا من الحقيقي وقد ذكر ذلك في سورة دعوى اعم وهي ان ليس
 بينهما عموم فصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر
 اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع الموصوفة
 فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس
 ولما جرد النوع الحقيقي بدون الاضافي كما في الكفاية البسيطة
 كالعقل والنفس والوصف والنقطة فانها انواع حقيقية
 وليست انواعا اضافية والاكثرت مكررة لوجودها
 النوع الاضافي تحت جنس فيكون ركنها جنس والفصل
 ثم يبين ما هو الحق عند من يرون بينهما عموما وخصوصا فنوع
 لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وما يصادقان

من النوع

النوع الاضافي هو الذي يضاف الى النوع الحقيقي
 وهو الذي يضاف الى النوع الحقيقي
 وهو الذي يضاف الى النوع الحقيقي

النوع الاضافي اعم مطلقا واع
 من الجنس الدعوى ان النوع
 عموم مطلق لا يثبت
 يكون هذا اعم من ذلك
 يكون ذلك اعم من هذا
 المحل اعم من ذلك
 الكمال اعم من ذلك
 لا يثبت الاضافي لا يوجد

يساويانه ويميزانه عن مشاركاته في الوجود وقد امتنع القدماء
 عن ذلك بناء على ان كل اجهة لها فضل لا بد ان يكون لها جنس
 وقد سلف ذلك وجب ان يكون له اي للجنس العالي فضل يقتضيه
 لوجوب ان يكون حكمه انواع وقصود الانواع بالعباس الى الجنس
 مقسمات وانواع السافل يجب ان يكون له فضل مقوم ومتمنع
 ان يكون له فضل مقسم اما الاول فلوجب ان يكون قوة جنس
 واما له جنس لا بد ان يكون له فضل يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس
 واما الثاني فلا يمنع ان يكون حكمه انواع والالم يكن سافلا
 والمتوسطات سواء كانت انواعا واجناسا يجب ان يكون
 مقصود مقومات لا فرقنا اجناسا وقصود مقسمات لان
 حكمها انواعا وكل فضل مقوم النوع العالي او الجنس العالي
 فهو مقوم السافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم
 من غير عكس كل اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم العالي لانه

قد ثبت

قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان
 جميع مقومات السافل مقوماتا للعالي لم تكن بين العالي والسافل
 واما قال من عكس كل لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي
 وهو مقوم العالي وكل فضل يقسم السافل فهو يقسم العالي
 لان من يقسم السافل يحصله في نوع وكلما حصل السافل
 يحصل العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو مني
 تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل
 لان فضل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم للسافل بل لقوته
 ولكن ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي مقسم السافل وهو
 مقسم السافل **قال** الفصل الرابع **اه** **اقول** قد سلف لك
 ان نظر المنطقي اما في القول الشارح او في الحكم وكل منهما مقدما
 يتوقف معرفة عليهما ولا وقع النزاع من بيان مقدمات القول
 الشارح فعد حان ان نشرح فيه فالقول الشارح والموقف يستلزم

اقرب

تصوّر

تصور الشيء او امتيازه عن كل ما عداه وليس المراد بتصور الشيء
تصوره بوجه تام والامكان لا اعم من الشيء والاخص منه معرفة
لانه قد يستلزم تصور تصور ذلك الشيء بوجه تام وكان قوله
او امتيازه عن كل ما عداه مستلزما لان كل معرف فهو متصور
لتصور الشيء بوجه تام المراد بالتصور كنه الحقيقة الانسان
وهو الحد ذاته كما يكون الناطق فان تصور مستلزم تصور
حقيقه الانسان واما قال او امتيازه عن كل ما عداه يتناول
الحد انما قصد الرسوم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء
بل امتيازه عن جميع غيره ثم الموقوف اما ان يكون نفس الموقوف
ادعية لا جائز ان يكون نفس الموقوف لوجوب ان يكون معلوما
قبل الموقوف والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير الموقوف
ولا يخفى اما ان يكون مساويا او اعم منه او اخص او مساويا لا سبيل
الى انه اعم من الموقوف لانه قاصر عن عادة التعريف فان القصور

تصور الشيء بوجه تام
المراد بالتصور كنه الحقيقة
انسان
وهو الحد ذاته
كما يكون الناطق
فان تصور مستلزم تصور

من التعريف

من التعريف

خالفه يف اما تصور حقيقة الموقوف او امتيازه عن جميع ما عداه
والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منها ولا الى انه اخص لكونه خفي
لانه اقل وجودا في العقل فان وجوده اخص في العقل مستلزم
لوجود العام وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص
وايضا شرط تحقق الخاص ومعنايته اكثر فان كل شرط ومعنايته
للعام فهو شرط ومعنايته اخص ولا ينعكس ما يكون شرط ومعنايته
اكثر وقوعه في العقل اقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو اخص
عند العقل والموقوف لا بد ان يكون اخص من الموقوف ولا الى انه
مباين لان اعم والاخص لا لم يصلح التعريف مع قوله
الى الشيء والمباين ليطبق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب
ان يكون الموقوف مساويا للموقوف في العموم والخصوص فكل ما
عليه الموقوف صدق عليه الموقوف وبالعكس ما وقع في عبارة
العموم من انه لا بد ان يكون جامعا ومساويا او مطردا او متعكسا

المراد بالتصور كنه الحقيقة
انسان
وهو الحد ذاته
كما يكون الناطق
فان تصور مستلزم تصور

من التعريف

راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون الموقف متنا و لا لكل
واحد من افراد الموقف بحيث لا يشترط منها فرد وهذا المعنى
ملازم للكلية الثانية القابلة كل ما صدق عليه الموقف صدق
علمه الموقف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل شئ من اعيان
الموقف ومولزم للكلية الاولى والاطراد التلازم في البتة
اي متى وجد الموقف وجد الموقف وموعد الكلية الاولى
والانعكاس التلازم في الانتفاء اي متى انشئ الموقف انشئ
الموقف ومولزم للكلية الثانية فانه اذا صدق كل ما صدق
عليه الموقف صدق عليه الموقف وكل ما لم يصدق عليه الموقف
لم يصدق عليه الموقف وبالعكس **ق** وسمى حدا تاما ما
الموقف اما حد او رسم وكل منهما اما تام او ناقص فمن اقسام
اربعة فاحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين
لتعريف الانسان بالحيوان الناطق اما تسمية هذا قلنا في اللغة

هذا هو الحد التام
وهو الذي لا يقبل
الانقسام

تفسير

المنع

المنع

الحد التام
وهو الذي لا يقبل
الانقسام

٥٥

المنع وهو شتمه على الذات مانع دخول الاغيار الاجنبية فيه
واما التسمية تامة فلذا ذكر الدائيات تمامها واخذ ان يقص ما يكون
بالفصل القريب حده اوبه وبالجنس البعيد كتعريف الانسان
الناطق اوبالجسم الناطق اقلنا حد فلما ذكرنا واما انما يقص
فلما حذف بعض الدائيات عنه والرسم التام ما يتركب من
القريب والخاصة كتعريف بالحيوان الناطك فانه رسم
فلان رسم الدار اثرها وما كان تعريفها بالخارج الملازم الذي
موسم آثار الشئ فيكون تعريفها بالاثار واما انما تام فلشابهته
احد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد باسم يقتض
بالشئ والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها اوبها وبالجنس
البعيد كتعريف بالضاحك اوبالجسم الضاحك اما كونه رسميا
فلان واما كونه ناقصا فلما حذف بعض أجزاء الرسم التام عنه لا يقال
تمهنا اقسام اخرى من التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع

الاغيار

رواها

انقسام
التعريف

او بالفصل مع الخاصة لانا نقول انما لم يعثر واهزم الاقسام
 لان الغرض من التوفيق اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والوضوح
 التام لا يفيد شيئا منها فلا يند في ضم مع الفصل والخاصة واما
 ان كتب من الفصل والخاصة فالفضل فيه لتمييز الاطلاع
 على الذات فلا حاجة الى فهم الخاصة اليه وان كان مفيد للتمييز
 لان الفصل افادته مع شيء آخر وظهر في الاقسام الاربعة
 ان يقال التوفيق اما مجرد الذاتيات او لافان كان مجرد الذاتيات
 فاما ان يكون بجميع الذاتيات وموحد التام او ببعضها وموحد
 احد الناقص وان لم يكن مجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب
 والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص
قال ويجب الامر اياه **اقول** اخذت شيئين وجوه اختلاف
 التوفيق بتميز عنهما ومساوئهما معنوية او لفظية اما المعنوية فتميزها
 توفيق الشيء بما ليساويه في الموهبة والجماله اي يكون العلم باحد ما

مع العلم بالآخر واجهل باحد ما مع اجهل بالآخر كتوفيق الحركه
 بما ليس له يكون فانها في المرتبة الواحدة من العلم واجهل من علم
 احدهما علم الآخر او جهل احدهما جهل الآخر والموقف يجب
 ان يكون اقدم موهبة لان موهبة الموقف علمه لموهبة الموقف والعلم
 مستقده على المعلول ومنها لو عرفنا شيئا بما يتوقف موهبة عليه
 اما بمركبة واحدة ويسمى دورا مفرجا واما بمركبتين ويسمى دورا منفرجا
 ومثالها في الكتاب ط واما الالفاظ اللفظية فاما يتصور اذا
 حاول الانسان التوفيق لغيره وذلك بالاعتناء والتوفيق اللفظي
 غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير فيفوت غرض التوفيق كاستعمال
 الالفاظ الغريبة الوحشية مثل ان يقال النار اسطقس فوق الاسطقس
 وكاستعمال الالفاظ المحزنة فان الغالب متبادر المعاني الحقيقية
 الى العلم وكاستعمال الالفاظ المشبهة فان الاشياء كالحل لقيم المعنى
 المقصود نعم لو كان للتسامع علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك

قرينة دالة على المراد جازتها لها
 كما وبالمخبر في نسخة